المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: السياسات العامة والنظم المقارنة.

إدارة أزمة كورونا في ظل الأزمة المالية في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة.

إعداد الطالبة: بلجوهر إكرام.

إشراف الدكتورة: برحو سهيلة.

السنة الجامعية: 2022/2021

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: السياسات العامة والنظم المقارنة.

إدارة أزمة كورونا في ظل الأزمة المالية في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة.

إعداد الطالبة: بلجوهر إكرام

إشراف الدكتورة: برحو سهيلة.

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

"وا إذا مرضت فهو يشفيني"

سورة الشعراء الآية رقم 80

شكر و تقدير

في البداية أشكر الله عزوجل وأحمده على تقديري وتوفيقي في مساري، ثم أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة الدكتورة **برحو سهيلة** التي كان لها الفضل الكبير في المتابعة والإشراف على هذا العمل. وأخيرا، أشكر عائلتي وكل من ساندني ودعمني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع.

الملخص:

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنويعا في صادراتها، حيث تشكل الجباية البترولية المصدر الأساسي في تمويل ميزانيتها. وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري متأثرا بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط. فمنذ 2014 عرفت أسواق النفط انخفاضا وتراجعا غير مسبوقا. وهذا ما خلق أزمة مالية بالجزائر. ولتدارك هذا الوضع اتجهت الحكومة الجزائرية إلى انتهاج نموذج النمو الاقتصادي الجديد للنمو 2030/2016 في إطار تنويع صادراتها والخروج من هذه التبعية المطلقة للمحروقات. إلا ان نهاية 2019 اجتاح العالم فيروس كورونا والذي تم وصنفته منظمة الصحة العالمية على أنه جائحة عالمية. فسيطر هذا الأخير على جل الاقتصاديات، وكذا الاقتصاد الجزائري حيث تراجع النمو. عجزت الميزانية العامة، البطالة، التضخم .. ولاحتواء هذا الوباء اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة إجراءات استثنائية وقرارات هادفة للمواجهة والتصدي لهذا الفيروس. فمن خلال هذه الدراسة توصلنا أن جائحة كورونا خلفت أثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل تداعيات الأزمة المالية. إلا أن رغم الصدمة المزدوجة تمكنت الحكومة الجزائرية من احتواء الوباء والسيطرة عليه.

Abstract :

Algeria is considered as one of the least diversified countries in its exports, the oil rent is the main source of financing of its budget, which makes the Algerian economy, a sensitive economy as for the changes of the oil market. Since 2014, the oil market has experienced an unprecedented price drop, which has led to a crisis in Algeria. To account for this situation, the Algerian government has adopted a new model of economic growth “2016/2030” within the framework of export diversification. At the end of 2019, the Covid-19 health crisis affected economies worldwide, including the Algerian economy. And for this the government has taken a set of exceptional measures and decisions to face and fight this virus. Through this study; we have concluded that the covid-19 crisis has created disastrous effects on the Algerian economy; but despite the obstacles Algeria has managed to contain the epidemic.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	-
مقدمة	أ
الفصل الأول: أسباب الأزمة المالية في الجزائر.	01
المبحث الأول: الأزمة المالية في الجزائر	03
المطلب الأول: ماهية الأزمة المالية	03
المطلب الثاني: تعريف الأزمة المالية في الجزائر	06
المطلب الثالث: العوامل المسببة للأزمة المالية في الجزائر	08
المبحث الثاني: تأثير الأزمة المالية على الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي في الجزائر.	12
المطلب الأول: تداعيات انهيار أسعار النفط على الجانب الاقتصادي والمالي في الجزائر	12
المطلب الثاني: ثير انهيار سعر النفط على الوضع الاجتماعي في الجز ائر	16
المبحث الثالث: لإجراءات المتخذة لإدارة الأزمة المالية في الجزائر	18
المطلب الأول: سياسة ترشيد النفقات	18
المطلب الثاني: تقييد التجارة الخارجية	18
المطلب الثالث: التمويل غير التقليدي	19
الفصل الثاني: أثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري	21
المبحث الأول: الوضع الاقتصادي قبل جائحة كورونا	23

المطلب الأول: حتمية التنويع الاقتصادي بعد الأزمة المالية في الجزائر	**23**
المطلب الثاني: سلوك الاقتصاد الجزائري قبل جائحة كورونا	**25**
المبحث الثاني: أزمة كورونا في الجزائر	**28**
المطلب الأول: ماهية فيروس كورونا	**28**
المطلب الثاني: تطور فيروس كورونا في الجزائر	**32**
المطلب الثالث: الهيئات الصحية والمخابر المؤهلة لتشخيص فيروس كورونا في الجزائر	**37**
المبحث الثالث: تأثير كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر	**39**
المطلب الأول: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الكلي في الجزائر	**39**
المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على المؤسسات الاقتصادية	**41**
المطلب الثالث: القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا بفيروس كورونا	**42**
الفصل الثالث: إدارة أزمة كورونا في ظل تراجع الموارد المالية في الجزائر	**48**
المبحث الأول: استراتيجية الجزائر في إدارة أزمة كورونا	**50**
المطلب الأول: مراحل إدارة جائحة كورونا في الجزائر	**50**
المطلب الثاني: لإجراءات المتخذة لإدارة أزمة كورونا في الجزائر	**52**
المطلب الثالث: بروتوكول العلاج المتبع في الجزائر	**54**
المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة لتخفيف أثار كورونا على حجم النفقات العامة في الجزائر:	**55**
المطلب الأول: تخفيض ميزانية التسيير	**55**

المطلب الثاني: تأجيل جميع عمليات التوظيف باستثناء قطاع التربية والصحة	**56**
المطلب الثالث: لإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر لفائدة المؤسسات الاقتصادية المتضررة بكورونا.	**56**
المبحث الثالث: الجزائر ما بعد أزمة كورونا	**57**
المطلب الأول: تقييم إدارة أزمة كورونا في الجزائر	**57**
المطلب الثاني: الإصلاحات الواجب اتخاذها بعد أزمة كورونا في الجزائر	**58**
الخاتمة	**60**
المراجع	**64**

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول:

جدول01 متوسط أسعار النفط الفوري في الجزائر	**07**
جدول02 سعر البرميل الخام (2018/2014)	**08**
جدول03 الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2017/2014)	**10**
جدول04 يمثل انعكاسات الأزمة على الناتج المحلي	**14**
جدول05 يمثل انعكاسات الازمة النفطية على الموازنة العامة للدولة	**15**
جدول06 تطور البطالة في الفترة (2019/2013)	**16**
جدول 07يمثل عدد الإصابات المؤكدة والوفيات، وحالات الشفاء من فيروس كورونا	**36**
جدول08 يمثل معدل النمو الاقتصادي حسب القطاعات (2017/2014)	**40**

فهرس الأشكال :

شكل01 يمثل الإيرادات النفطية الجزائرية (2016/2013)	**12**
شكل 02 يمثل منحنى تطور فيروس كورونا في الجزائر بين مارس2020 وجانفي 2021	**34**
شكل03 يمثل حالات الوفاة بكوفيد-19 حسب الفئة العمرية	**35**
شكل 04يوضح تطور أسعار النفط خلال أكتوبر2019/أكتوبر 2020	**43**

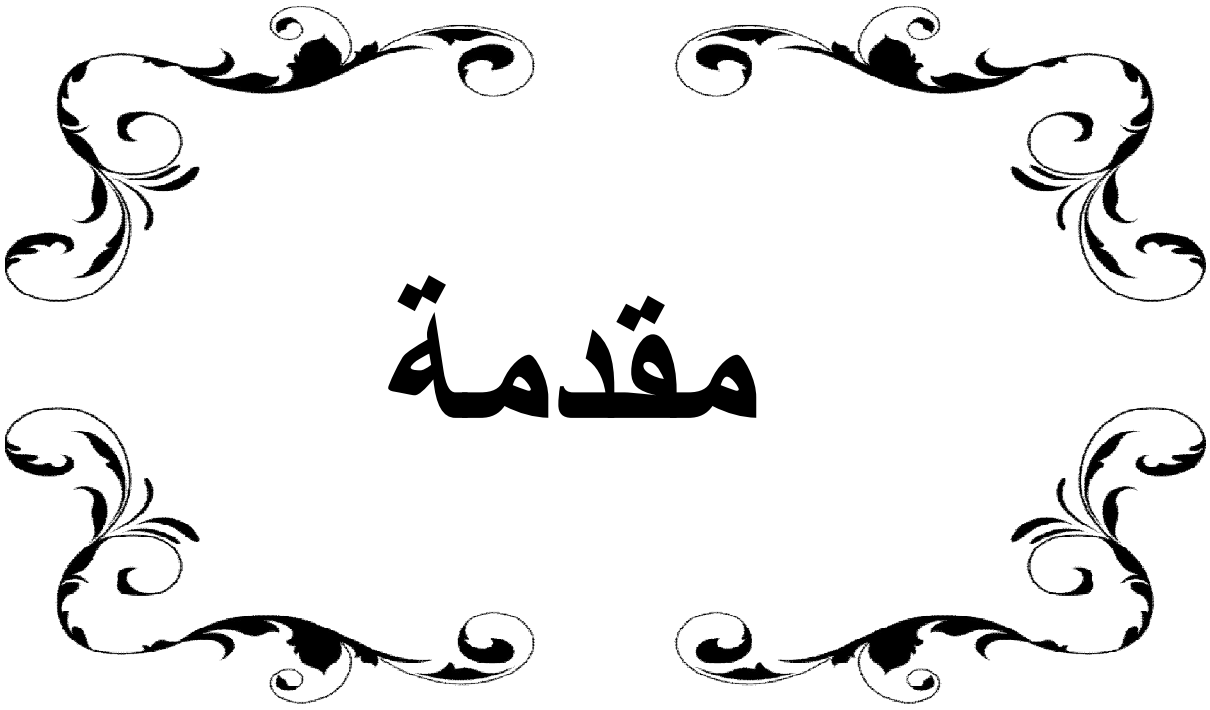

مقدمة

عرف العالم منذ نهاية 2019 وضعا استثنائيا جراء انتشار وباء كوفيد-19، حيث

تعرض هذا الأخير إلى أخطر اجتياح وبائي عرفته البشرية، إذ يعد هذا الوباء سلالة جديدة لم يسبق تحديدها لدى البشر من قبل. فهو فيروس يستهدف أساسا الجهاز التنفسي للإنسان ويهاجم خلاياه ويدمرها فما يعيق وظيفته، إذ يتكاثر داخل الخلايا مؤديا إلى موتها، فما يضعف جهاز المناعة فيفقد الجسم قدرته على التحمل ويؤدي بالتالي إلى الوفاة. فأعلنته منظمة الصحة العالمية في مارس 2020 على أنه جائحة عالمية، فقد اتخذت جل دول العالم جملة إجراءات احترازية كمحاولة للتصدي لهذا العدو الغير مرئي. غير أن أثار هذا الفيروس تعدت المجال الصحي ومست كل المجالات والقطاعات، فقد تضررت كل اقتصاديات الدول، وأدخل هذا الفيروس العالم في أزمة اقتصادية ومالية وصفها الخبراء على أنها أسوء أزمة مالية من عقود.وفي هذا السياق تعتبر الجز ائر لا محالة واحدة من هذه الدول الأكثر تضررا بجائحة كورونا، خاصة مع خصوصية الاقتصاد الريعي والوضع الاقتصادي المالي الحرج المرتبط بتداعيات أزمة انهيار أسعار النفط الحادة التي لا تزال مستمرة منذ 2014.إلا أنه رغم الوضعية الاقتصادية الصعبة والظروف المالية المعقدة، اتخذت الجزائر خطط وقائية وا ٍجراءات مشددة، وقرارات جدية للحد من أثار فيروس كوفيد-19 على المجتمع، وكمحاولة للتصدي ومجابهة لهذا الوباء.

وانطلاقا مما سبق نطرح التساؤل الرئيسي الآتي: **كيف تمت إدارة جائحة كورونا مرحليا في في ظل الأزمة المالية؟**

التساؤلات الفرعية:

1.ماهي أسباب الأزمة المالية في الجزائر؟

2.ماهي تداعيات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في بداية جائحة كورونا؟

3ماهي الخطط والإجراءات التي تبنتها الحكومة الجزائرية لإدارة أزمة كورونا؟

4هل تمكنت الجزائر من السيطرة وا ٍدارة أزمة كورونا في ظل شح الإمكانيات والموارد؟

2. مجالات الدراسة:

2.1. **المجال المكاني:** تتمثل الدراسة حول الجزائر من خلال استعراض واقع كورونا في الجزائر واستراتيجياتها في إدارة هذه الأزمة.

2.2.**المجال الزماني:** انحصرت الدراسة في الفترة 2022/2016.

3.فرضيات الدراسة: تستدعي الإجابة عن المشكلة البحثية المطروحة صياغة جملة من الفروض العلمية، وعليه نطرح الفرضيات التالية:

- أثر الشح المالي الناتج عن تراجع أسعار النفط سلبا على الموارد المالية للقطاع الصحي في الجزائر.
- تراجع أداء القطاعات الاقتصادية مع بداية أزمة كورونا.
- تبنت الدولة الجزائرية خطط وبرامج فعالة للتصدي للأزمة.
- تمكنت الجزائر من إدارة أزمة كوروناوبدايةالتعايش مع الفيروس.

4.الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

1.4. **الأهمية العلمية:** تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في اختبار الفرضيات، وا ثراء المكتبة العلمية بدراسة مزودة بمعلومات جديدة عن إدارة أزمة كورنا في الجزائر.

2.4. **الأهمية العملية**تزويد وا فادة الباحثين والمهتمين بالموضوع، بنتائج هذا البحث.

5.مناهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي: هو المنهج الذي يتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس، أو مجموعة من الأحداث أو الأوضاع، حيث لا تقتصر الدراسة الوصفية على معرفة خصائص الظاهرة فقط إنما تتعدى ذلك من خلال إدراك المتغيرات والعوامل التي تسبب بوجود الظاهرة.[1] حيث تم اعتماد هذا المنهج نظرا لأهميته في

[1]فوزي غرايبة وآخرون، **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، (الأردن: ،دار وارل للنشروالتوزيع،2002)، ص.23.

موضوع هذه الدراسة "إدارة أزمة كورونا في ظل الأزمة المالية في الجزائر" من خلال جمع وتحليل معلومات وبيانات حول الموضوع.

المنهج الإحصائي: يعرف الإحصاء باعتباره أعدادا وأرقاما يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات، أو العلاقة بين المتغيرات، فنلجأ إلى استخدام المنهج الإحصائي لجمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة.[1] فتم اعتماد هذا المنهج من خلال دراسة الإحصائيات والمؤشرات المرتبطة بالأزمة المالية، وكذا تداعيات وانعكاسات جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية الجزائرية.

منهجدراسة حالة: هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، سياسيا، دولة أو مجتمعا محليا أو عاما. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك قصد الوصول إلى معلومات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة[2]. واعتمدنا هذا المنهج من خلال دراسة أزمة كورونا في الجزائر.

6**.صعوبات الدراسة**: تكمن صعوبات الدراسة في نقص المراجع التي تتناول موضوع كورونا في الجزائر خصوصا مع حداثة الموضوع، إضافة إلى صعوبة الحصول على البيانات والإحصائيات.

الدراسات السابقة:

تعتمد هذه المذكرة على دراسة أزمة كورونا في ظل الأزمة المالية في الجزائر، وفي هذا الصدد تم الاستفادة والاعتماد على العديد من الدراسات السابقة، والتي نذكر منها:

1. عليبلارو، الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر، الأسباب الأثار الحلول، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد11، جوان 2019. حيث تناول الباحث خلال هذه الدراسة أسباب الأزمة المالية وأهم الإجراءات المتخذة لمعالجة الأزمة المالية في الجزائر. حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن السبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية في الجزائري هو الاعتماد

[1] محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات***،ص.***20.***

[2] محمد شلبي، المرجع نفسه.

شبه الكلي عل المحروقات، إضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية، حيث أشار كذلك على أهم الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لاحتواء هذه الأزمة، إلا أن أكد أخيرا على ضرورة القيام بإصلاحات جذرية لتفادي الوقوع في الأزمات مستقبلا.

2. توفيق بوراس، آسيا بلخير،إدارة الأزمات الصحية في الجزائر: دراسة أزمتي الكوليرا وكورونا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد10، العدد 03، جويلية 2021. حيث ركزت هذه الدراسة على تقييم تجربة الجزائر في إدارة أزمتي كوليرا وكورونا من خلال معرفة مدى تطبيق الجزائر لمراحل إدارة الأزمات، و عرض أهم النقائص، وأخيرا محاولة اقتراح حلول وا إصلاحات لتدارك هذه النقائص مستقبلا.

3. روشو عبد القادر، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19"، دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد03، 2021. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري تأثر بشكل كبير بجائحة كورونا، وهذا ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى انتهاج نموذج جديد في أفريل 2020 لتدارك الوضع الاقتصادي، إضافة على التأكيد بضرورة القيام بإصلاحات معقمة بعد جائحة كورونا.

هيكل الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول الأزمة المالية في الجزائر:الظروف والأسباب، حيث قسم بدور ه إلى ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول ماهية الأزمة المالية في الجزائر، المبحث الثاني تأثير الأزمة المالية على الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي في الجزائر، ولأخيرا أهم الإجراءات المتخذة لإدارة الأزمة المالية.

أما الفصل الثاني فخصصلدراسة أثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري، حيث تناول هذا الفصل كذلك ثلاثة مباحث، فتناول المبحث الأولالوضع الاقتصادي قبل جائحة كورونا، المبحث الثاني ماهية فيروس كورونا، أما المبحث الثالث تم دراسة تأثير كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

أما بخصوص الفصل الثالث، خصص لدراسة إدارة أزمة كورونا في الجزائر، حيث قسم هذا الأخير إلى ثلاثة مباحث كذلك، حيث تناولنا في المبحث الأول استراتيجية الجزائر في إدارة

أزمة كورونا، المبحث الثاني القرارات المتخذة لإدارة أزمة كورونا في الجزائر، أما المبحث الثالث والأخير خصص لدراسة الجزائر ما بعد جائحة كورونا.

الفصل الأول

الأزمة المالية في الجزائر، الظروف و الأسباب

تمهيد:

يعتبر البترول من الموارد الاقتصادية البالغة الأهمية في اقتصاديات العالم. غير أن أسعار البترول تتميز بعدم الثبات والتقلب الشديد من فترة لأخر، الأمر الذي يجعل اقتصاديات الدول النفطية التي تعتمد على النفط بدرجة كلية عرضة للأزمات المالية والصدمات النفطية بصفة دورية. إذ تعتبر الجزائر واحدة من هذه الدول الأقل تنوعا في صادراتها، إذ تعتمد على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات، وبنسبة تفوق 95 بالمئة. وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري شديدالحساسية والتأثر بالتغيرات والصدمات الحاصلة في أسواق البترول.

وفي هذا السياق قد عرفت السوق البترولية منذ النصف الثاني من عام 2014 أزمة نفطية، إذ حدث تدهور حاد ومفاجئ لأسعار النفط، وأدى إلى انخفاضها بأكثر من النصف، الأمر الذي تسبب في حدوث أزمة بترولية عالمية. فالجزائر لا محال كغيرها من الدول تأثرت بهذه الأزمة، فاعتبرت من أكثر المتضررين بالصدمة النفطية وهذا ما خلق أزمة مالية حادة بها. فقد سعت السلطات الجزائرية بكل الطرق للتخفيف قدر الإمكان من التداعيات السلبية لانخفاض سعر النفط، إذ انتهجت العديد من السيناريوهات لاحتواء هذه الأزمة. وسنقوم في هذا الفصل بتناول تداعيات أزمة النفط 2014 على الوضع الاقتصادي، المالي والاجتماعي في الجزائر، وأهم الاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية لاحتواء هذه الأزمة.

المبحث الأول: الأزمة المالية في الجزائر:

المطلب الأول: ماهية الأزمة المالية:

1. تعريف الأزمة المالية:

تعريف الأزمة:

يمكن تعريف الأزمة، كما يلي:[1]

لغة: يشير التعريف اللغوي للأزمة وفق معجم الوجيز على أنها الشدة والضيق.

أما اصطلاحا فتعرف على أنها: لحظة حرجة، يصاب بها الفرد مشكلة بذلك صعوبة حادة في التصرف، فتسبب له قصور في المعرفة مما تجعله غير قادر على اتخاذ القرار الصحيح.

أما الأزمة المالية: على أنها مرحلة حرجة تواجه المنظومة المالية، وينتج عنها خلل أو توقف بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث وينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة. ويدفع سلطة اتخاذ القرار إلى ضرورة التدخل السريع لنجدتها وا ٍعادة التوازن لهذا النظام.[2]

وتعرف كذلك على أنها: مجمل التذبذبات التي تؤثر كليا على مجمل المتغيرات المالية حجم الصادرات، أسعار الأسهم، السندات وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف.

وتعرف كذلك الأزمة المالية من منظور اقتصادي: بأنها اضطراب يطرأ على التوازن في احدى الأنشطة الاقتصادية أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد أو عدة بلدان، وتطلق بصورة عامة ن اختلال التوازن في العرض والطلب.

[1]-لياس شرفة، ليلى بوطفان، "إدارة الأزمات-الأساليب والمعوقات"، ***تاريخ العلوم***، ع. 11، (مارس2018)، ص. 23.

[2]-إبراهيم عبد العزيز النجار ***،الأزمة المالية وا إصلاح النظام المالي العالمي*** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009)، ص.18..

ويعرفها الاقتصادي يوجين فارحا بأنها: ظاهرة اقتصادية تعرف بنتائجها من خلال انهيار أسواق البورصة وحدوث مضاربات نقدية كبرى في أسواق المال.[1]

التعريف الإجرائي للأزمة المالية: هي مجمل التذبذبات والاضطرابات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على المتغيرات المالية، والتي تؤدي بدورها إلى خلل وانهيار شامل في النظام المالي والاقتصادي لبلد ما.

2. خصائص الأزمة المالية:

تتميز الأزمة المالية بمجموعة خصائص ومميزات تتمثل فما يلي:

1.المفاجأة العنيفة عند انفجارها واستقطابها لكل الاهتمام من جانب جميع الأفرادوالمؤسسات المتصلة بها.

2. التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المتعلقة بها.

3.وجود نوع من الضبابية يمنع الرؤية بشكل واضح، وهو ما يتمثل فينقص المعلومات لدى متخذ القرار وبالتالي عدم قدرته على تحديد أي الاتجاهات يجب أن يسلك.

4.سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة.[2]

3. أسباب الأزمة المالية:لا يمكن إرجاع أسباب الأزمة المالية إلى سبب واحد أو سببين،فهناك جملة من الأسباب تتضافر في ان واحد لإحداث أزمة مالية، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي:[3]

عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي: إن أحد أهم مصادر الأزمات المالية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات

[1]- رشيد طرافي، ساعي حكيم، ***رسم السياسة العامة الاجتماعية في الجزائر في ظل الأزمات الاقتصادية(2020/2014)***، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر(جامعة زيان عاشور الجلفة: كلية العلوم السياسية 2020/2019)، ص.30.

[2]-ماجد سلام لهدمي، جاسم محمد، ***مبادئ إدارة الأزمات الاستراتيجية والحلول***(عمان: دار زهوان)،2008، ص.20.

[3]تاجي التوني، ***الأزمات المالية***، (الكويت: ماي2007)، ص. 14.

ذات علاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الدين. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي حدثت بها أزمات مالية شهدت انخفاضا في شروط التبادل التجاري بحوالي 10 % قبل حدوث الأزمة. وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية فهي تؤثر على تكلفة الاقتراض وتؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تقلبات أسعار الصرف الحقيقية حيث تعتبر من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببا في حدوث العديد من الأزمات.

اضطرابات القطاع المالي: يشكل التوسع في منح الائتمان وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي يسبق حدوث الأزمات المالية والذي يتواكب مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر.

تشوه نظام الحوافز: إن ملاك المصارف والإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن مقدرته، كما حدث مثلا في كوريا، كولومبيا، الارجنتين، سنغافورة.

سياسات سعر الصرف: يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسات سعر صرف ثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مقرض الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطاتها من النقد الأجنبي وحدوث أزمة العملة. ويتمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي.

المطلب الثاني: ظروف الأزمة المالية في الجزائر:

تعود بداية الأزمة المالية في الجزائر إلى جوان 2014، إثر الانهيار الحاد لأسعار النفط من عتبة 112 دولار للبرميل إلى أقل من45 دولار، وتواصل الانهيار إلى حدود 30 دولار في جانفي 2016، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها المؤقت عام 2008 بسبب الأزمة المالية. وقد شكل هذا الانخفاض صدمة للاقتصاد الجزائري الذي يعتبر القطاع النفطي المحرك الأساسي له، إذ يشكل قطاع المحروقات حوالي 40 بالمئة من مجموع الناتج المحلي في الجزائر، و98 بالمائة من صادراتها، وحوالي ثلثي إيرادات موازنتها العامة، ويقلص انخفاض سعر البرميل موارد الجزائر المالية الى 50.[1] ويرجع الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى مجموعة من العوامل يمكن إبرازها فما يلي:

1.**الزيادة في العرض**: تعود الى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أضاف حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، إضافة إلى التغير الحاصل في السلوك الاستراتيجي لأعضاء منظمة الأوبك التي أصبحت تستهدف الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار.

2.**انخفاض الطلب**: يرجع انخفاض الطلب على النفط بالأساس الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خاصة الدول الصاعدة وفي مقدمتها الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم مستهلكا للطاقة، إضافة إلى انخفاض طلب عدد من الدول التي تشهد صراعات عسكرية منذ 2011، مع بداية ما يعرف الربيع العربي.[2]

3.**ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي**: يعتبر ارتفاع الدولار أمام العملات الأخربالتي أدت إلى انخفاض سعر البترول، بحكم أن سعر الصرف يؤثر على سعر البترول.[3]

4.**أسباب سياسية:**أرجع بعض المحللين الاقتصاديين والخبراء انهيار أسعار النفط إلى تفسير سياسي بحت، وانطلق هذا التفسير من مقالة الكاتب "توماس فريدمان" بعنوان "حرب

[1] -حليمة سعدية زطل،"أثر الأزمة الاقتصادية في الجزائر على السياسات الاجتماعية 2017/2014"،***آفاق الأبحاث السياسية والقانونية***، ع.1، (ماي 2018)، ص. 104.

[2] خديجة بوفنغور شرافعقون،"الية الانفاق العام في الجزائر في ظل الأزمة النفطية"، ***الباحث الاقتصادي***، م.7، ع.12، (ديسمبر 2019)، ص 415.

[3] طرافي، سباعي،***مرجع سابق***، ص. 37.

المضخات"، التي تبنى فيها تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية من أجل خفض أسعار البترول والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وا يران على اعتبارهما أكثر المتضررين. ففي روسيا كان انخفاض سعر النفط العامل الأبرز في تراجع اقتصادها ب 4.8 بالمئة عام 2015، بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة الروبية مقابل الدولار، أما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن يتعرض لعجز ب 8.6 مليار دولار في 2014حسب المحللين، فإن الأوضاع الاقتصادية ستجعل كل من إيران وروسيا تلتفتان إلى الشأن الداخلي خوفا من ضغوط شعبية تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية.[1]

جدول رقم 01: متوسط أسعار النفط الفوري الجزائري. الوحدة الدولار الأمريكي/للبرميل.

السنوات	2013	2014	2015
الجزائر -خليط الصحراء	109.38	99.68	52.79
الجزائر -زرزانيتي	108.85	99.19	54.30

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الاحتياطات السنوية 2016، ص110.

[1]-حسين محمودي/ إلهام غجاتي، "أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط الواقع ومبادرات الحل"، ***REVEUDE REFORMESECONOMIQUES ET INTEGRATION EN ECONOMIE MONDIAL ;VOL NUM14***، صص.211-225.

المطلب الثالث: العوامل المسببة للأزمة المالية في الجزائر:

1) انخفاض أسعار المحروقات:

يعتمد الاقتصاد الجزائري أساسا على عائدات المحروقات، ففي الفترة التي أعقبت طلوع الألفية إلى غاية سنة 2013 عرفت أسعار المحروقات ارتفاعا كبيرا في الأسواق العالمية، وهو ما ساهم في تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، مما أدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسن وضع ميزان المدفوعات وزيادة فائض الميزانية العامة للدولة وتضاعفت احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، فانطلقت الحكومة الجزائرية في تنفيذ البرامج التنموية. إلا أن اتجهت أسعار المحروقات الى الانخفاض في حقيقة الأمر ابتداء من سنة 2013 حيث سجلت تراجعا طفيفا وصل إلى حوالي 0.9 بالمئة في المتوسط خلال نفس السنة.[1]

جدول رقم 02: سعر البرميل الخام في الفترة (2018/2014).

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
سعر البرميل	100.2	53.1	45	45.053	71

Source :banque d'Algérie(2017) ; rapport annuel : évolution économique monétaire en Algérie ; 153**e**.

Banque d'Algérie (1er semstre2018) ; bulletin monétaire et financier ; p1.

تراجعت أسعار المحروقات في الأسواق العالمية بحوالي 7.5 بالمئة سنة 2014، فقد بلغ متوسط سعر البرميل حوالي 100.2 دولار، وقد كان الانخفاض في السداسي الثاني 2014 أكثر قوة من السداسي الأول إلى حيث انخفضت أسعار المحروقات بحوالي 50 %،فانتقلت من حوالي 115 دولار للبرميل في جوان 2014 إلى أقل من 60 دولار نهاية ديسمبر نفس السنة، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى اضطراب الأسواق العالمية للنفط، ففي جانب العرض اتجه المعروض من البترول الخام الى الارتفاع حيث بلغ فائض العرض في السوق العالمي حوالي 2.2 مليون برميل يوميا مدفوعا بإنتاج الغاز الصخري الأمريكي ،

[1] عليبلارو، "الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر"،***الباحث الاقتصادي***، م.7، ع.11 (جوان2019)،ص. 431.

بالإضافة إلى ارتفاع حصتي كل من ليبيا والعراق، وا إبقاء المملكة العربية السعودية وروسيا على مستويات إنتاج يومية مرتفعة بالرغم من استمرار توقعات انخفاض سعر النفط. هذا الانخفاض استمر طيلة سنة 2015 ليصل الى أدنى مستوى له في شهر جانفي2016 بحوالي 31.1 دولار للبرميل، ليتجه إلى الارتفاع من جديد ليستقر في حدود 53.96 دولار للبرميل في ديسمبر 2016. [1]

2) ضعف القاعدة الإنتاجية:

على الرغم من ارتباط الأزمة المالية في الجزائر بانخفاض أسعار المحروقات إلا أن

هناك أسباب أخرى للأزمة، ولعل من أهمها على الاطلاق اختلال وتشوه البنيان الاقتصادي، فالقاعدة الإنتاجية في الجزائر ضعيفة وغير قادرة على تلبية الطلب المحلي المتزايد من السلع والخدمات.[2]

[1]- المرجع نفسه.ص.431.
[2]المكان نفسه.

جدول رقم (03): الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2017).

	2014		2015		2016		2017	
	القيمة/دولار	النسبة	القيمة/دولار	النسبة	القيمة/دولار	النسبة	القيمة /دولار	النسبة
المحروقات	4657.8	27	3134.3	18.8	3025.6	17.3	3608.8	19.1
الفلاحة	1771.5	10.2	1936.4	11.6	2140.3	12.2	2318.9	12.3
:=الصناعة	837	4.8	900.9	5.4	975.7	5.6	1037.0	5.5
البناء والأشغال العمومية	1794	10.4	1908.1	11.5	2069.3	11.8	2213.6	11.7
الخدمات	4191	24.3	4549.9	27.4	4837.8	27.7	5135.9	27.3
خدمات الإدارات العامة	2715.4	15.7	2853.7	17.1	3018.7	17.3	3175.5	16.8
ضرائب ورسوم على الواردات	1238.4	7.1	1308.6	7.8	1339.1	7.6	1398.9	7.3
الإجمالي	17205.1	100	16591.9	100	17406.8	100	18906.6	100

Source : banque d'Algérie (2017) ; rapport annuelle : évolution économique et Monétaire en Algérie ; p139.

توضح بيانات الجدول رقم (03) ضعف القاعدة الإنتاجية في الجزائر فقطاعات الإنتاج السلعي كالفلاحة والصناعة مجتمعة لا تمثل في المتوسط إلا حوالي 16.89 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014-2017)، وهذا الاختلال الذي يعاني منه الناتج المحلي في الجزائر لا يرجع فقط إلى عدم التوازن في الأوزان النسبية للنشاطات

المكونة للناتج المحلي وا ٍنما يتضح كذلك في ضعف مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي في النمو والتنمية الاقتصادية إضافة إلى المشاكل الهيكلية التي تعاني منها مؤسسات القطاع العام.[1]

[1]-**المرجع نفسه**، ص .432.

المبحث الثاني: تأثير الأزمةالمالية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر:

المطلب الأول: تداعيات انهيار أسعار النفط على الجانب المالي والاقتصادي:

يمكن معرفةهذه التداعيات من خلال المؤشرات الاقتصادية الكبرى، المتمثلة فما يلي:

1-**الانخفاضالمستمر في الإيرادات النفطية**:تمثل الإيرادات النفطية المورد الأهم في تمويل الخزينة العمومية، حيث تساهم هذه الأخيرة بنسبة تمويل تقدر بحوالي 60%. فعلى إثر انهيار أسعار النفط تراجعت إيرادات الدولة من الجباية البترولية، وهذا ما أدى إلى التأثير على التنمية والنمو، والسياسات العامة للدولة.[1]

شكل01: يمثل الإيرادات النفطية الجزائرية من 2016/2013:

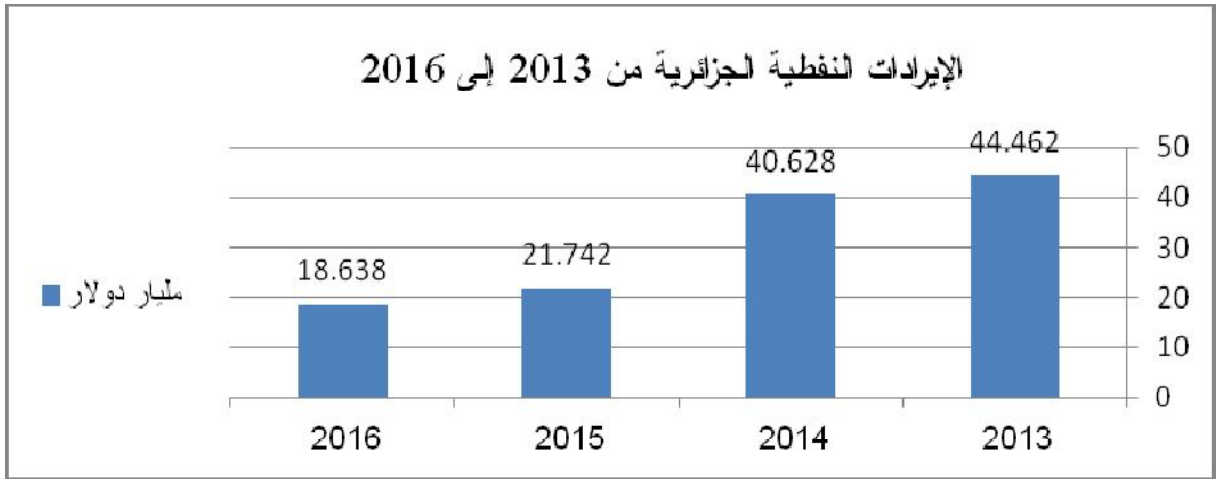

المصدر: فاطمةجيلاني، حليمة سعديةزطل، أثر الأزمة الاقتصادية في الجزائر على السياسات الاجتماعية 2014.2017، مجلة الأفاق للأبحاث السياسة والقانونية، العدد الأول، ماي 2018، ص107.

نلاحظ من خلال الشكل تراجع الإيرادات النفطية من 44.462 مليار دولار سنة 2013 إلى حوالي 40.628 مليار دولار في 2014، واستمرت في الانخفاض إلى أن بلغت 21.742 مليار دولار في 2015، و18.638 سنة 2016.[2]

[1]-جيلاني، زطل، "أثر الأزمة الاقتصادية في الجزائر على السياسات الاجتماعية 2014.2017"، ***مرجع سابق***، ص 107.

[2]-**المكان نفسه**.

2-**تراجع صندوق ضبط الإيرادات**: إن الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية، دفع السلطات الجزائرية إلى إنشاء "صندوق ضبط الإيرادات"، سنة 2000.[1]حيث يعتمد تمويل هذا الأخير على الجباية البترولية، إلا أن منذ الأزمة النفطية لم يتم تمويل هذا الصندوق، فبعدما كان سنة 2013 يبلغ حوالي 5512.5 مليار دينار، سجل في مطلع سنة 2014 قيمة 4408.1 مليار دينار، وتواصل رصيده في الانخفاض خلال سنتي 2015و2016، ليصل إلى حد النفاذ 00.00 دينار سنة 2017[2].

3-**تراجع احتياطي الصرف**: مع بوادر الأزمة النفطية انخفض إجمالي الاحتياطات الخارجية الرسمية إلى ما يقارب 178.93 مليار دولار في 2014 بعد ما كانت حوالي 194.01 مليار دولار سنة 2013. كما كشف تقرير للسداسي الأول للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن احتياطات الصرف بلغت أدنى مستوياتها منذ 2010 عند 160 مليار دولار نهاية 2015 مقابل 178.9 مليار دولار المحققة في نهاية 2014.[3]

4 -**عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات**: يعتبر رصيد الميزان التجاري محصلة الفرق بين الصادرات والواردات، وفي ظل هيمنة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية، فان انخفاض أسعار النفط ابتداء من النصف الثاني 2014كان له الأثر السلبي على عائدات الصادرات[4]، حيث حقق الميزان التجاري عجزا قدر ب 13.2 مليار دولار أمريكي سنة 2015[5]في حينقد بلغ العجز الإجمالي لميزان المدفوعات في نهاية سبتمبر 2015 أكثر من 20 مليار دولار[6]، و41.42 مليار دولار في تسعة الأشهر الأولى من 2016. [7]

---

[1]-عبد الرزاق سلام، هدبصاشي، "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، ***التنمية والاقتصاد التطبيقي***، م. 04، ع.02(2020)، ص. 150.

[2]خالد بن عوالي، "الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط من منظور أزمة 2014"، ***المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون***، م.05، ع.01 (السنة:2020)، ص15.

[3]- حسيبة زايدي، حياة بن سماعين،" أزمة أسعار النفط 2015وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، ***الباحث الاقتصادي***، ع. 05 (جوان 2016)، ص. 220.

[4] حسين محمودي، إلهام غجاتي، ***مرجع سابق***، ص.217.

[5]مبروك ساحلي،،"تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر"، مركز دراسات الشرق الأوسط، (حقوق النشر والتأليف ORSAM 2020، ص 6.

[6] حسيبة زايدي، حياة بن سماعين، المكان نفسه.

[7]- سلام، بصاشي، "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، ***مرجع سابق***، ص 150.

5-**الناتج الداخلي الخام**: أن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام والذي انخفض إلى 208 مليار دولار سنة 2015، مقارنة بحوالي 211 مليار دولار عام 2014. مما يعني انخفاض معدل الاقتصاد الجزائري حيث أنه لن يتجاوز 3.9 بالمائة عام 2015 مقارنة مع 4.5 بالمائة عام 2014.[1]

جدول04: يمثل انعكاسات الأزمة على الناتج المحلي:

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي[2] (مليار دولار)	209	211	208	200

المصدر: صالح صالحي، أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائرينعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15، 2015، ص7.

6-**الموازنة العامة**: لقد بدأت الأثار السلبية لانخفاض أسعار البترول على الموازنة العامة بتزايد الرصيد السلبي الناتج عن انخفاض الإيرادات الجبائية البترولية، حيث تضاعف عجز الميزانية العامة ليصل تقريبا إلى 16 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في 2015، وقد اتسع العجز في 2016 حيث أن تعادل موازنة الدولة كان يتطلب سعر بترول عند مستوى 110 دولار[2]، الشكل الاتي يوضح هذا العجز في الموازنة:

[1] سلام،بصاشي، ***مرجع سابق***، ص.150.

[2] - جيلاني، زطل، ***مرجع سابق***، ص 108.

جدول05: يمثل انعكاسات الأزمة النفطية على الموازنة العامة للدولة

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي	-% 1.5	% 7 -	15 % -	18% -
رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي خارج المحروقات	% 33.5 -	% 36.5 -	% 35.1 -	% 40 -

المصدر: صالح صالحي، أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15، 2015، ص8.

6-**ارتفاع معدلات التضخم:**بلغ معدل التضخم خلال 11 الأشهر الأولى من 2015 نسبة 4.8 بالمائة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار مختلف أصناف السلع (المنتجات الزراعية، الصناعية، الخدمات).[1]

[1]- زايدي، بن سماعين، ***مرجع سابق***، ص 224.

المطلب الثاني: تأثير انخفاض سعر النفط على الوضع الاجتماعي:

يتأثر الوضع الاجتماعي بالوضع الاقتصادي، فتداعيات انهيار سعر النفط انعكست أيضا على الوضع الاجتماعي، ويتبين ذلك من خلال:

1.ارتفاع معدلات البطالة: لقد أدى انخفاض الاستثمارات العمومية ووقف التوظيف في الهيئات والإدارات العمومية إلى ارتفاع معدلات البطالة، وخاصة في أوساط الشباب وحاملي الشهادات. فقد قدرت معدلات البطالة سنة 2011 ب 10 بالمئة لترتفع الى 11.7بالمئة سنة 2017، كما توقع صندوق النقد الدولي أن ترتفع البطالة في الجزائر سنة2019 إلى 12.5، لتصل سنة 2020 إلى 13.30 بالمئة.[1]

جدول رقم(06):معدلات البطالة في الفترة (2019/2013).

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة	9.80	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، تقرير ديموغرافيا الجزائر(2018). الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء، 2018.

- الديوان الوطني للإحصاء، تقرير عن البطالة والتشغيل في الجزائر، الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء، 2015.

2.ارتفاع معدل الفقر: يذكر تقرير التنمية البشرية لسنة 1997 أن للفقر وجوه كثيرة، وهو أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ أنه يعكس أيضا الفقر الصحي والفقر التعليمي، والحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم القدرة على ممارسة حقوق الانسان والحقوق السياسية، وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات[2]. ويعيش في الجزائر أكثر من 10 % من السكان على حافة

[1]-عمار لشموت، الأقامي يتوقع ارتفاع نسب البطالة في الجزائر سنة 2020، في :https://ultraalgeria.ultrasawt.com ، تاريخ الاطلاع: 2022/05/26.

[2]- محمد عبد الشفيع عيسى، "نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجمع العربي(إطار منهجي للسياسات ومقاربات كمية)"، ***بحوث اقتصادية عربية***، اع.46(ربيع 2009)،ص.30.

السقوط مرة أخرى في الفقر، حيث سجلت أحدث الحسابات الرسمية معدل الفقر الوطني 5.5 % مع وجود 0.5 % من السكان تعيش في فقر مدقع.[1]

3تراجع القدرة الشرائية: إن التراجع الحاد للمداخيل من العملة الصعبة أدى إلى ارتفاع أسعار أغلبية المنتوجات، فقد ارتفعت أسعار الخضر والفواكه، الحبوب الجافة، السيارات (قانون المالية 2015) ..، وهذا ما أدى إلى التأثير على القدرة الشرائية للجزائريين، فحسب تصريح الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن القدرة الشرائية للجزائريين انهارت بنسبة 60% مقارنة مع السنوات الماضية.[2]

[2]- البنك الدولي، الجزائر، الأفاق الاقتصادية، أكتوبر2019، 15أفريل 2022، 17:00.
https:/www.albankdawli.org/ar/accountry/algeria/publication/ecOnomic-outlook-april-2018

[2]- ساحلي،"تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر"***مرجع سابق***، ص 6.

المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة لإدارة الأزمة المالية:

المطلب الأول: سياسة ترشيد النفقات في الجزائر:

سياسة ترشيد النفقات أو ما يعرف بالتقشف، وهو لجوء الدولة إلى إتباع سياسات مالية

انكماشية تهدف إلى إحداث قدر من التوازن بين الانفاق العاما إيراداتها العامة من خلال رفع الضرائب بكافة أشكالها لزيادة الرسوم التي تحصلها الدولة على ما تقدمه من سلع وخدمات، أو أن تلجأ الدولة إلى خفض الانفاق العام.[1]وقد اتبعت الجزائر سياسة التقشف في 2015 إثر تراجع أسعار البترول، باعتباره حلا للتخفيف من حدة التأزم الاقتصادي، إذ جمدت الحكومة الجزائرية كل مشاريع التجهيز التي لم يتم الانطلاق في إنجازها بعد، وقلصت الواردات، وخفضت التوظيف في القطاع العام وفعلت عملية الإحالة على سن التقاعد بعد 60 سنة. وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية ب 15 % على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة. وباشرت الحكومة في إجراء تقليص أو إلغاء الدعم لعدد من أنشطة الرعاية الصحية والاجتماعية والزيادة في الفواتير، كما ورد في القانون التكميلي 2016.[2]

المطلب الثاني: تطبيق رقابة على التجارة الخارجية:

اتجهت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق رقابة على التجارة الخارجية بغية التقليل من العجز في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تقليل الواردات، وفرض رقابة وأولوية على هذه الأخيرة. حيث تم إقرار نظام تراخيص الاستيراد في مرحلة أولى، ثم إصدار قائمة بالسلع الممنوعة من الاستيراد، إضافة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية.[3]

[1]-جيلاني ،زطل، "أثر الأزمة الاقتصادية في الجزائر على السياسات الاجتماعية2014 /2017"، ***مرجع سابق***، ص. 108.

[2]-**المرجع نفسه**، ص. 109.

[3]-بلارو، ***مرجع سابق***، ص438.

المطلب الثالث: التمويل غير التقليدي:

لجأت الحكومة الجزائرية في سبتمبر 2015 إلى تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي، وذلك من خلال تعديل المادة 45 من الأمر رقم 11/03، حيث تضمن التعديل:" يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة"، وهو ما يفتح المجال لطباعة المزيد من الأوراق النقدية، وذلك بهدف تمويل العجز في ميزانية الدولة وتمويل الدين العام الداخلي وتمويل صندوق الاستثمار الوطني[1].حيث وجه التمويل غير التقليدي نحو ميزانية الاستثمار للدولة وليس نحو نفقات التجهيز، وسمح هذا التوجه إلى الاستجابة بشكل عقلاني لحاجات التنمية البشرية ولإنجاز المنشآت ومرافقة التطور والتنمية. وتجسد الهدف الرئيسي لهذا الإجراء إلى تمكين الخزينة العمومية من مواجهة العجز في ميزانية الدولة، وتحويل بعض ديونها لدى بنوك أو مؤسسات عمومية ومنح موارد للصندوق الوطني للاستثمار لكي يتمكن من الاسهام في التنمية الاقتصادية.[2]كما أقرت الدولة جملة من التدابير لهيكلة الاقتصاد تماشيا مع الية التمويل غير التقليدي من خلال التركيز على عدة نقاط أساسية، أهمها:

خفض الدعم: إن تكلفة الدعم في الجزائر تفوق الرسوم التي يتم دفعها، وبالتالي هذا النموذج غير فعال ويؤدي الى استمرار العجز في الميزانية، وبالتالي لابد من تقليص الدعم.

الخروج من الاقتصاد النفطي عن طريق تنويع الاقتصاد: تسعى الجزائر إلى تحقيق نمو بنسبة 6 %، خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2030.

تعزيز نظام الاستثمار: والذي يعتبر المحرك الأساسي لتطوير الاقتصاد غير النفطي، وهو ما تسعىإليه الجزائر خلال الفترة المقبلة.

استخدام التمويل الإسلامي: سمحت الحكومة باستخدام المنتجات المصرفية الإسلامية بالبنوك العمومية مع نهاية سنة 2017.[3]

[1]-جيلاني ،زطل ، ***مرجع سابق***، ص109.

[2]-بوفنغور، عقون، ***مرجع سابق***، 422.

[3]-**المرجع نفسه**، ص423.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال ما سبق، نستنتج أن تأثير تذبذب أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية كانكبيرا خاصة على الميزان التجاري، احتياطي الصرف والعملة الأجنبية. إلا أن هذه الأثار تعدت الوضع المالي والاقتصادي والتي أثرت بدورها على الجانب الاجتماعي مما نتج عنها ضعف القدرة الشرائية، ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية باتباع مجمو عة سياسات لاحتواء هذه الأزمة والتخفيف من حدتها، والمتمثلة في اتباع سياسة مالية انكماشية، تقييد التجارة الخارجية، وأخيرا اللجوء إلى التمويل غير التقليدي.ولتدارك هذا الوضع والخروج من التبعية للمحروقات، وتقليل اعتماد المورد الواحد انتهجت الحكومة سياسة اقتصادية جديدة من خلال تبني نموذج النمو الاقتصادي 2016(رؤية 2030).

الفصل الثاني

أثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

تأثر الاقتصاد الجزائري بانعكاسات وتداعيات الأزمة النفطية، والتي تزامنت مع ظهور وانتشار جائحة كورونا التي قلبت الموازين وأثرت على جل اقتصاديات العالم، وكذا الاقتصاد الجزائري.
وسنتناول في هذا الفصل قراءة للوضع الاقتصادي الجزائري قبلوأثناء جائحة كورونا، قصدمعرفة تحليل أثار جائحة كورونا على قطاعات الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي قبل جائحة كورونا:

المطلب الأول: حتمية التنويع الاقتصادي بعد الأزمة المالية في الجزائر:

إن خصوصية الاقتصاد الجزائري الريعية، وتراجع أسعار النفط في 2014 أثر على الوضع الاقتصادي في الجزائر، وخلق أزمة مالية كما ذكرنا سابقا. ولتدارك هذا الوضع اتجهت السلطات الجزائرية إلى انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي والذي يعرف بأنه "تقليل الاعتماد على المورد الواحد والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الإنتاجية من أجل بناء اقتصاد سليم يتجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي بإشراك مختلف القطاعات الاقتصادية[1]. وذلك من خلال تبني النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016/ 2030، قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزانية، والوصول إلى اقتصاد قوي يرتكز على موارد مالية خارج قطاع المحروقات[2]، الذي تجسد تطبيقه عبر ثلاثة مراحل:

1-مرحلة الإقلاع (2019/2016): وتركز على تطوير القيمة المضافة لمختلف القطاعات صعودا نحو الأهداف التي تم وضعها لكل قطاع.

2-مرحلة التحول (2020-2025): وتتمكن البلاد خلالها من تجسيد إمكانية اللحاق يركب الاقتصاد.

3-مرحلة الاستقرار(2026-2030): ويتمكن الاقتصاد الجزائري في نهايتها من التدارك واستغلال الإمكانيات المتاحة، وستتجه مختلف القطاعات الاقتصادية نحو قيمتها الحقيقية[3].

والذي يهدف إلى مجموعة أهداف يمكن إدراجهاكالآتي[4]:

1تطوير موارد الميزانية العادية وجعلها قادرة على تغطية نفقات ا للتسيير.

2خفض العجز في الميزانية، وحشد موارد إضافية من السوق المالية الداخلية.

---

[1]- إيمان بورابة ،السعيد قاسمي، "التنويع الاقتصادي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري والقضاء على التبعية لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر 2000-2018"، ***الدراسات الاقتصادية المعاصرة***، م06، ع01، (2021)، ص193.

[2]- دنيا خنشول، واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، ***الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية***، م.04، ع.ا01، (جوان 2021)، ص 161.

[3]-دنيا خنشول، **المكان نفسه**.

[4]-بوعزيز بن ناصر، منصف خديجة، "النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد"، ***الدراسات الاقتصادية والمالية***، ع10، الجزء 02، (2017)، ص 91.

3تحقيق مسار نمو خارج قطاع المحروقات، قد يصل إلى 6.5 بالمائة سنويا وهذا من خلال :

(مضاعفة الناتج الداخلي للفرد، مضاعفة حصة الصناعات التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3 بالمائة في 2015إلى 10 بالمائة من الناتج الداخلي الخام عام2030. إضافة إلى تحديث القطاع لزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع الصادرات).

5.تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف.

6.إحداث ديناميكية قطاعية من خلال تطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات .

ومن أجل تجسيد نموذج النمو الاقتصادي، وا ٍنجاحه يجب على الحكومة الجزائرية اتخاذ مجموعة إجراءات تتمحور حول ما يلي: (وكالة الأنباء الجزائرية، 2017):

1. تحسين بيئة الأعمال ودعم التنافسية، وجذب الاستثمار الأجنبي والاهتمام أكثر بالمؤسسات الناشئة.

2. تمويل الاستثمار وذلك من خلال تأسيس نظام فعلي للاستثمار في التجهيز العمومي ومواصلة إصلاح النظام البنكي.

3مراجعة السياسة الصناعية لتسريع نمو القطاع الصناعي وا ٍعادة تسيير العقار الصناعي وا ٍدماجه الجهوي، فضلا عن مراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري. إضافة إلى ضمان الأمن الطاقوي، وتنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية بمرافقة برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة[1].

[1]-تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفاق 2030 سيتم على ثلاثة مراحل ، في:https://www.aps.dz/ar/economie/41833، تاريخ الإطلاع: 2022/05/24.

المطلب الثاني: سلوك الاقتصاد الجزائري قبل جائحة كورونا:

شهد الاقتصاد الجزائري في الفترة التي سبقت ظهور انتشار كوفيد-19 حالة من التذبذب وعدم اليقين، نتيجة تراجع أسعار النفط، إضافة إلى الظروف السياسية والاجتماعية التي تميزت بها سنة2019[1]. وعليه سنحاول عرض أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال هذه الفترة[2]":

معدل النمو: حقق النمو الاقتصادي لسنة 2016 نسبة 3.2 بالمئة، أما سنة 2017 فقد انخفض هذا المعدل إلى 1.3 بالمائة، محققا نسبة نمو تقدر ب 1.4 بالمائة في2018، في حين قدرت نسبة النمو في 2019 على ب 0.8%.(ministere de finances 2019) .

معدل التضخم: سجلت سنة 2016 معدلا للتضخم حدد ب 4.27 بالمائة، وهو معدل يعتبر مرتفعا، وذلك يرجع إلى الارتفاع في مواد الاستهلاك، في حين بلغ معدل التضخم لسنة 2017 نسبة 5.50 بالمائة، أما سنة 2018 فقد بلغ معدل التضخم 4.27 بالمائة.

معدل البطالة: انتهت سنة 2016 على تسجيل معطل للبطالة قدر ب 10.5 بالمائة، في حين ارتفعت هذه النسبة سنة 2017 إلى حدود 11.7 بالمائة أي بزيادة تقدر ب 1.2 بالمائة، أما سنة 2018 فقد كانت بحدود 11.7 بالمائة، في حين سجلت سنة 2019 معدل 11.4 بالمائة، والملاحظ أن متوسط البطالة في هذه الفترة (2019/2016) هو في حدود 11 بالمائة، وهي نسبة مقلقة.

ميزان المدفوعات: حقق ميزان المدفوعات خلال سنة 2016 عجزا إجماليا قدر ب -26.031 مليار دولار، حيث شكل عجز الميزان التجاري لهذه السنة مقدرا ب .17.063 مليار دولار، في حين سجلت سنة 2017 عجزا في ميزان المدفوعات قدر ب -21.760 مليار دولار متضمنا العجز في الميزان التجاري المقدر ب -10.868، يلاحظ أن هناك تراجعا في العجز الكلي لميزان المدفوعات سببه التحسن الطفيف في أسعار المحروقات خلال هذه الفترة. (banqued'Algérie).غير أن سنة 2018 سجلت عجزا يقدر ب 15.820 مليار دولار، علما أن العجز التجار ي لهذه السنة يقدر ب 4.533 مليار دولار (ministère de finances,2019).أما سنة 2019 فقد عرف الميزان التجاري عجزا يقدر ب -6.11 مليار

[1] -سيف الدين عتروس، "أثر جائحة كورونا على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر"، ***معهد العلوم الاقتصادية***، م.24، ع.01، (2021)،ص392.

[2] - عبد القادر روشو،"الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030»، ***الاقتصاد الجديد***، م.12، ع.03، (2021)، ص 160.

دولار حيث كانت قيمة الصادرات لهذه السنة تقدر ب 35.58 مليار دولار وقيمة الواردات لنفس السنة تقدر ب 41.93 مليار دولار، وباعتبار الميزان التجاري هو أهم عنصر في مكونات ميزان المدفوعات فإن رصيد الميزان التجاري مرتبط بشكل وثيق بحجم الصادرات من المحروقات، وقيمة هذه الأخيرة مرتبطة بسعر النفط في الأسواق العالمية، حيث عاشت هذه الأسواق توعا من عدم الاستقرار في الأسعار خلال هذه الفترة، وهذا ما يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري المطلقة لأسعار المحروقات.

وضعية احتياطي الصرف في الفترة 2019/2016: خلال هذه الفترة ونظرا لتدني أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، فإن احتياطات الجزائر من العملة الصعبة عرفت تآكلا مستمرا، حيث يلاحظ أن احتياطي الصرف قد انخفض من حجم 114.10 مليار دولار سنة 2016 إلى 97.33 مليار دولار من نهاية 2017، ليتواصل الانخفاض إلى 88.60 مليار دولار مع نهاية السداسي الأول 2018 ليصل إلى مستوى 62 مليار دولار مع نهاية 2019. وهذا التراجع مراده انخفاض الأسعار الدولية نتيجة التذبذب الذي تعرفه أسعار النفط .

الميزانية العامة: إن رصيد الميزانية العامة للدولة سنة 2016 بلغ -2343.7 مليار دينار، لينخفض سنة 2017 إلى -1590.3 مليار دينار، ثم عاود الارتفاع إلى 1833.4 مليار دينار سنة 2018، أما سنة 2019 بلغ العجز -1953.4 مليار دينار ."

وانطلاقا من دراستنا لسلوك الاقتصاد الجزائري خلال الفترة التي أعقبت الأزمة النفطية 2014 والتي سبقت ظهور وانشار جائحة كورونا، أي الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019 وهي الفترة الأولى من تنفيذ برنامج النمو الاقتصادي يمكن القول: أن هناك تذبذب في النمو راجع إلى عدم الاستقرار الحاصل في سوق النفط، كذلك ارتفاع معدلات البطالة في حدود 11 بالمائة وهي وضعية مقلقة، ارتفاع معدل التضخم، إضافة إلى العجز في الميزان التجاري الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الصادرات من المحروقات، والعجز في الميزانية العامة وتآكل احتياطي الصرف خلال هذه الفترة. كل هذه المؤشرات تثبت أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، وكل هذه الاختلالات راجعة إلى عدم الاستقرار الحاصل في سوق النفط[1]. لذلك فإن نموذج النمو الاقتصادي لم يحقق الأهداف المسطرة، وذلك لضعف

[1]-المكان نفسه.

النجاعة الاقتصادية. وبالتالي خلق وضعا اقتصاديا مترهلا لم يساعد الاقتصاد الجزائري في التخلص من التبعية المطلقة للريع، على العكس بل زاد الأوضاع الاقتصادية تعثرا مسجلة أدنى مستويات نمو خلال السنوات الموالية لهذا يمكن القول بأنه رغم كل المحاولات إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال أحادي المورد يعتمد أداء متغيراته الاقتصادية الكلية على أسعار النفط.[1]

[1]- صلاح الدين بولعراس، "الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية"، ***العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير***، م.20 ،(سبتمبر 2020)، ص 174.

المبحث الثاني: أزمة كورونا في الجزائر:

المطلب الأول: ماهية فيروس كورونا:

تعريف فيروس كورونا:

تعتبر فيروسات كورونا حسب منظمة الصحة العالمية:" فصيلة فيروسات واسعة الانتشار، معروفة بأنها تسبب أمراض تتراوح من نزلات البرد إلى الاعتلالات الأشد وطأة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم(السارس). أما فيروسكورونا المستجديعتبر سلالة جديدة من الفيروس لم يسبق اكتشافها من قبل لدى البشر. وتعتبر فيروسات كورونا حيوانية المنشأ، تنتقل من الحيوانات إلى البشر. واعتبرت منظمة الصحة العالمية "كوفيد-19" هو المرض الناجم عن فيروس كورونا المستجد، والمسمى (فيروس كورونا –سارس-2)، حيث اكتشفت المنظمة هذا الفيروس لأول مرة في 31 ديسمبر2019، بعد الإبلاغ عن حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي بووهان جمهورية الصين الشعبية.[1]وفي 30 جانفي 2020 أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا"كوفيد-19" هو جائحة عالمية أي خطر وبائي عالمي يهدد البشرية جمعاء بحكم أنه مرض تنفسي شديد العدوى، ويمكن أن تتأثر به جميع الأعمار، إلا أن الأشخاص المصابين بأمراض القلب أو مشاكل الجهاز التنفسي، أو مرض السكري أو الذين يبلغون من العمر 60 سنة أو أكثر هم أكثر عرضة للإصابة بالمرض.[2]

أعراض كوفيد-19: حسب منظمة الصحة العالمية:[3]

الأعراض الأكثر شيوعا:

- الحمى.
- السعال الجاف.
- الاجهاد.

---

[1]مرض فيروس كورونا https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19 تاريخ الاطلاع:2022/05/27.

[2]- سفيان خلوفي، كمال شريط، "أثر جائحة كورونا على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة في الجزائر خلال النصف الأول من سنة 2020"، م.11، ع.02، (فيفري 2021)، ص 90.

[3]-المكان نفسه.

الأعراض الأقل شيوعا:

- فقدان الذوق والشم.
- احتقان الأنف.
- التهاب الملتحمة (احمرار العينين).
- ألام الحلق.
- الصداع.
- ألام العضلات والمفاصل.
- الطفح الجلدي.
- الغثيان.
- الرعشة.

طرق انتشار وانتقال فيروس كورونا:

ينتشر فيروس كورونا عندما تخرج قطرات تنفسية من الجهاز التنفسي لشخص مصاب (تخرج أثناء السعال والعطس أوالحديث) ثم تدخل إلى فم أو أنف أو عيني الأشخاص المقربين. كذلك، قد ينتقل هذا الفيروس عن طريق ملامسة الأسطح الملوثة بالفيروس، فقد يعيش هذا الأخير على الأسطح لساعات أو حتى لعدة أيام حيث أظهرت الدراسات أن هذا الفيروس يبقى على البلاستيك والفولاذ لمدة 72 ساعة، وعلى النحاس أقل من أربعة ساعات وعلى الكرتون أقل من 24 ساعة.[1]ولهذا ينصح أن تكون المسافة بين الأشخاص 1.5 متر، وغسل اليدين باستمرار لأن الإصابة قد تنتقل من يدين الشخص إلى فمه أو أنفه، وعينيه وصولا إلى الجهاز التنفسي للشخص.[2]

[1]-نعيم بوعموشة، "تجربة الجزائر في التعامل مع جائحة فيروس كورونا"، ***الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية***، م.3، ع.02 (2021)، ص.62.

[2]نعيم بوعموشة، فيروس كورونا في الجزائر –دراسة تحليلية-، ***التمكين الاجتماعي***، م.02، ع.02 (جوان)، ص.126.

كيفية الكشف عن فيروس كورونا:

يمكن الكشف عن الإصابة بفيروس كورونا من خلال بعض الاختبارات، والتي تتمثل فما يلي:[1]

اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل PCR**:** هو إختبار شديد الدقة، ويكون من خلال أخذ عينة من الحمض النووي، وتحديدا من المسالك التنفسية العليا في البلعوم والأنف وصولا إلى المسالك التنفسية السفلى، ويمكن الحصول على النتيجة في نفس يوم إجراءه.

فحص الأجسام المضادة:عند الإصابة بالعدوى يقوم الجسم بإنتاج أجساممضادة كمحاربة لهذه العدوى، ففي حالة اكتشاف أجسام مضادة في الجسم، فهذا مؤشر باحتمالية وجود عدوى، وعادة تظهر الأجسام المضادة بعد حوالي 10 أيام من التعرض للفيروس.

الوقاية من فيروس كورونا:

للوقاية من الإصابة بفيروس كورونا يجب إتباع مجموعات احتياطات تتمثل فيمايلي:

غسل اليدين بالماء والصابون لمدة 20 ثانية على الأقل، أو استخدام مطهر يحتوي على نسبة 60 بالمائة من الكحول على الأقل.

ارتداء الكمامة في الأماكن العمومية.

يجب تغطية الفم أو الأنف بالمرفق أو بمنديل عند السعال أو العطس.

تجنب لمس العينين والأنف والفم.

تنظيف وتعقيم الأسطح بكثرة.

تجنب الاتصال القريب مع أي شخص تظهر علية أعراض مشابهة لأعراض الزكام أو أنفلونزا.

العزل الذاتي والحجر الصحي والتباعد الجسدي.[2]

[1] بوعموشة ،بشتة ، ***مرجع سابق***، ص. 63.

[2] -المرجع نفسه ، ص.64.

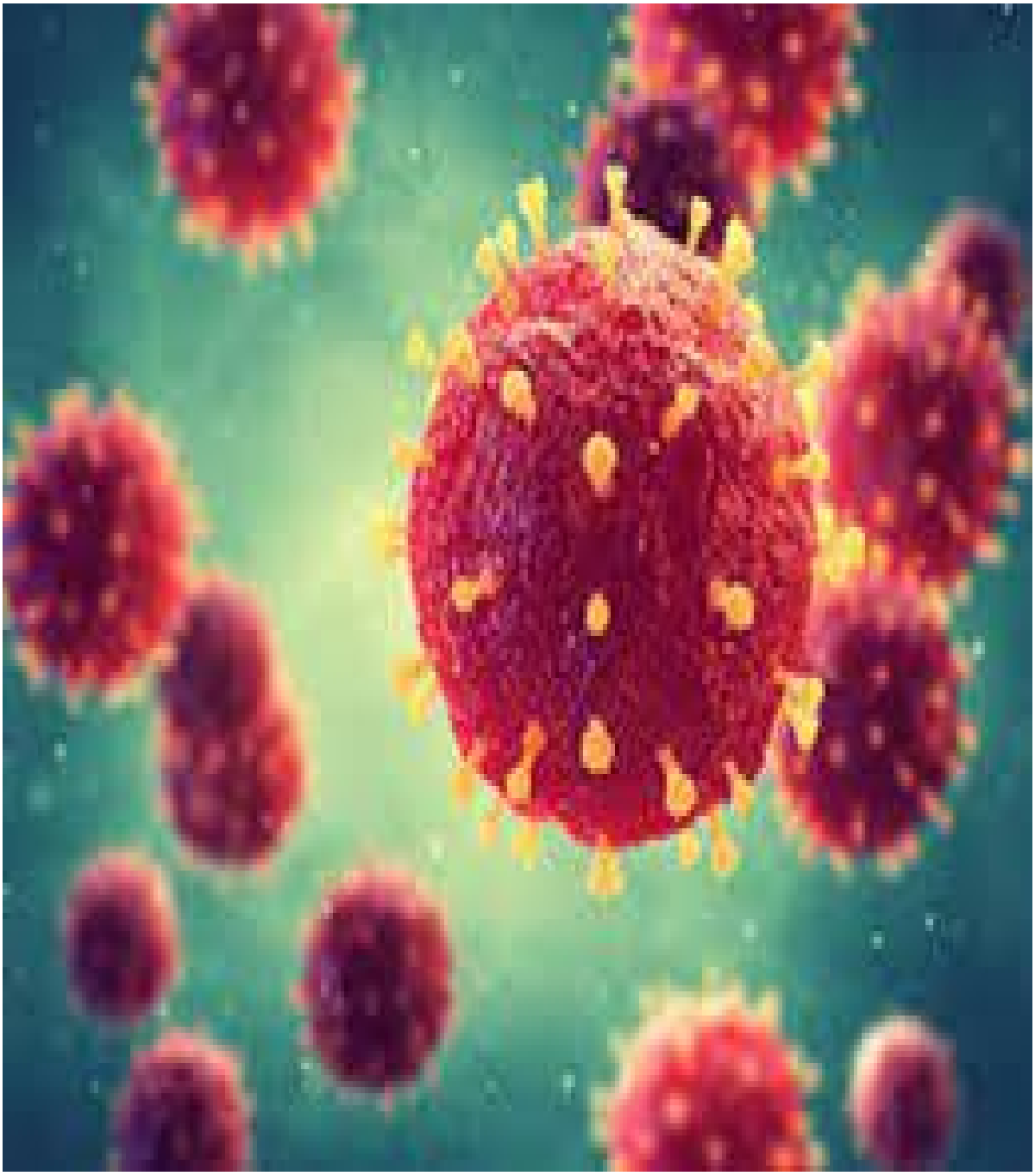

المطلب الثاني: تطور فيروس كورونا في الجزائر:

سجلت الجزائر يوم 25 فيفري 2020 أول إصابة بفيروس كورونا لرعية إيطالي قادم من ميلانو الإيطالية في 17 فيفري 2020، حيث تم عزل هذا الأخير وترحيله إلى بلده، وتمكنت الحكومة الجزائرية من وضع جميع من كان معه تحت الحجر الصحي. وفي 02 مارس2020 تم التأكد من إصابة مهاجر جزائري يبلغ من العمر 83 سنة وابنتيه من إقليم سافوا العليا بفرنسا، حيث أقاما ببوفاريك في الفترة الممتدة من 14 إلى 21 فيفري 2021، لتنتقل العدوى إلى أفراد عائلته المقيمين ببوفاريك، ومن ثمة إلى أقربائهم بمعسكر. فبداية من شهر مارس 2020 انتقل تفشي الوباء إلى المرحلة الثانية حيث كانت أغلبية الحالات الجديدة المصابة بكورونا من العائدين من إسبانيا وفرنسا والبقاع المقدسة، بينما بقية الحالات انتقل إليها الفيروس من حالات عائلية أصيبت بالمرض. وهذا ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى وقف الرحلات الجوية إلى أوروبا والسعودية. لتسجل الجزائر يوم 21 مارس 2020 أول حالة وفاة بفيروس كورونا ببوفاريك "ولاية البليدة" والمريض المتوفي يعود إلى نفس العائلة المصابة ببوفاريك. لتعلن وزارة الصحة في يوم 22 مارس2020 أن عدد الإصاباتارتفع إلى 201 حالة وأن الجزائر دخلت مرحلة الخطر بعد تفشي فيروس كورونا وانتقاله للمرحلة الثالثة (وجود إصابات مجمعة في منطقة واحدة)، حيث امتد الوباء إلى 17 ولاية. وهذا ما دفع الحكومة بالشروع في تطبيق الحجر الصحي الجزئي في بعض الولايات وحجر شامل في ولاية البليدة. وهكذا أخذ الوباء في الانتشار عبر كافة أرجاء الوطن، إذ أخذ منحى تصاعدي ليبلغ الذروة يوم 29 أفريل بتسجيل 199 حالة إصابة خلال 24 ساعة، ليرتفع العدد الإجمالي إلى 3848 حالة مؤكدة. وهكذا ظلت الوضعية الوبائية تارة بين الاستقرار وتارة بين الارتفاع وبلوغ الذروة، حيث كانت تتراوح بين 100 إلى 1000 إصابة، إلى غاية نوفمبر 2020 سجلت أعلى حصيلة منذ بداية الوباء حيث بلغت 1103 إصابة مؤكدة، و05 حالات وفاة[1]، لتعود للانخفاض خلال شهر ديسمبر2020 وجانفي 2021، وتعود الأسباب الرئيسية لانتشار وباء كورونا في الجزائر إلى مجموعة عوامل، تتمثل فما يلي:

[1]-زين العابدين بوعشة، ***كورونا في الجزائر استراتيجية الدولة في إدارة الأزمة***(دار الأمة للطباعة والتشروالتوزيع،ط.،2020) ، صص. 30-36.

التهاون في فرض الحجر المبكر على الولايات الموبوءة.

قلة عدد تحاليل الكشف عن الفيروس.

اقتصار كشف درجة الحرارة على الوافدين من خارج الجزائر، قبل تطبيق سياسة الحجر على الصحي.

عدم الغلق المبكر للمنافذ الحدودية والمطارات.

وبعد مرور سنة على تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا، استقرت الوضعية الوبائية، حيث شهد شهر فيفري 2021 انخفاضا ملحوظا بتسجيل أقل من 200 إصابة مؤكدة في اليوم.[1]فظلت هذه الوضعية مستقرة إلى غاية جويلية 2021، حيث عرف عدد الإصابات بفيروس كورونا ارتفاعا قياسيا خلال 24 ساعة، وهذا ما أكده عضو اللجنة العلمية المكلفة بمتابعة انتشار وباء كورونا، حيث أشار أن الجزائر دخلت الموجة الثالثة من فيروس كورونا بعد انتشار المتحور دالتا داخل البلاد.[2] لتعود الوضعية للاستقرار بعد ذلك، حيث عرفت انخفاض إلى أقل من 100إصابة، إلى غاية نهاية ديسمبر 2021 حين أعلن معهد باستور عن تسجيل أول حالة للمتحور أوميكرون في الجزائر، لترتفع من جديد في جانفي2022 إلى حدود 1359و2525 إصابة في 24 ساعة. حيث أعلن الوزير أن الجزائر دخلت الموجة الرابعة من فيروس كورونا. [3]ثم عادت الإصابات للانخفاض من جديد، فقد عرف عدد الإصابات استقرار حيث سجل في27 ماي 2022 ست (06) إصابات جديدة بفيروس كورونا فما أنها لم تسجل أي حالة وفاة خلال 24 ساعة، وهذا حسب ما أفادت به وزارة الصحة[4]، حيث أرجع رئيس الجمعية الجزائرية لعلم المناعة هذا التراجع في الإصابات بفيروس كورونا إلى أن 90% من الشعب الجزائري اكتسب مناعة جماعية[5]،وفي انتظار التطورات المستقبلية.

[1]-المرجع نفسه، ص36.

[2]-فرانس 24، نقاط بركاني محمد/ الجزائر دخلت الموجة الثالثة من وباء كورونا والحالة مقلقة، 2021/07/25.

[3]-فرانس 24، الجزائر تغلق المدارس لمدة 10أيام لمواجهة تفشي المتحور أميكرون، 2022/01/19.

[4]-كورونا: ست إصابات جديدة مع عدم تسجيل أي وفاة، في: https://2u.pw/D0sFO، تاريخ الإطلاع: 29 ماي 2022.

[5]-الجريدة، الجزائر: بلوغ 90% من المناعة الجماعية،2022/03/02.

الشكل02: يمثل منحى تطور فيروس كورونا في الجزائر في الفترة 21 مارس 2020 وجانفي 2021:

المصدر:توفيق بوراس وآسيا بلخير، إدارة الأزمات الصحية في الجزائر: دراسة أزمتي الكوليرا، وكورونا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد:10، العدد:03، جويلية 2021، ص42.

يظهر المنحنى البياني تسجيل ثلاث مراحل في مسار انتشار فيروس كورونا، إذ سجل 199 إصابة يوم 29 أفريل 2020، ثم انخفضت الإصابات خلال شهر ماي والنصف الأول من شهر جوان، ليرتفع عدد الإصابات من جديد خلال النصف الثاني لشهر جوان، والأستبيع الثلاثة لشهر جويلية. حيث سجل 24 جويلية 2020 675 إصابة، ليبدأ عدد الإصابات في الانخفاض حتى شهر أكتوبر. ثم ارتفع من جديد حيث سجل 1103 إصابة يوم 24 نوفمبر 2020، لتعود للانخفاض خلال شهري ديسمبر وجانفي 2021.[1]

[1] توفيق بوراس، آسيا بلخير،" إدارة الأزمات الصحية في الجزائر، دراسة أزمتي: كوليرا وكورونا"، ***المجلةالجزائرية للأمن والتنمية***، م.10، ع.03، (جويلية 2021)، ص42.

الشكل(03): حالات الوفاة بكوفيد-19 حسب الفئة العمرية:

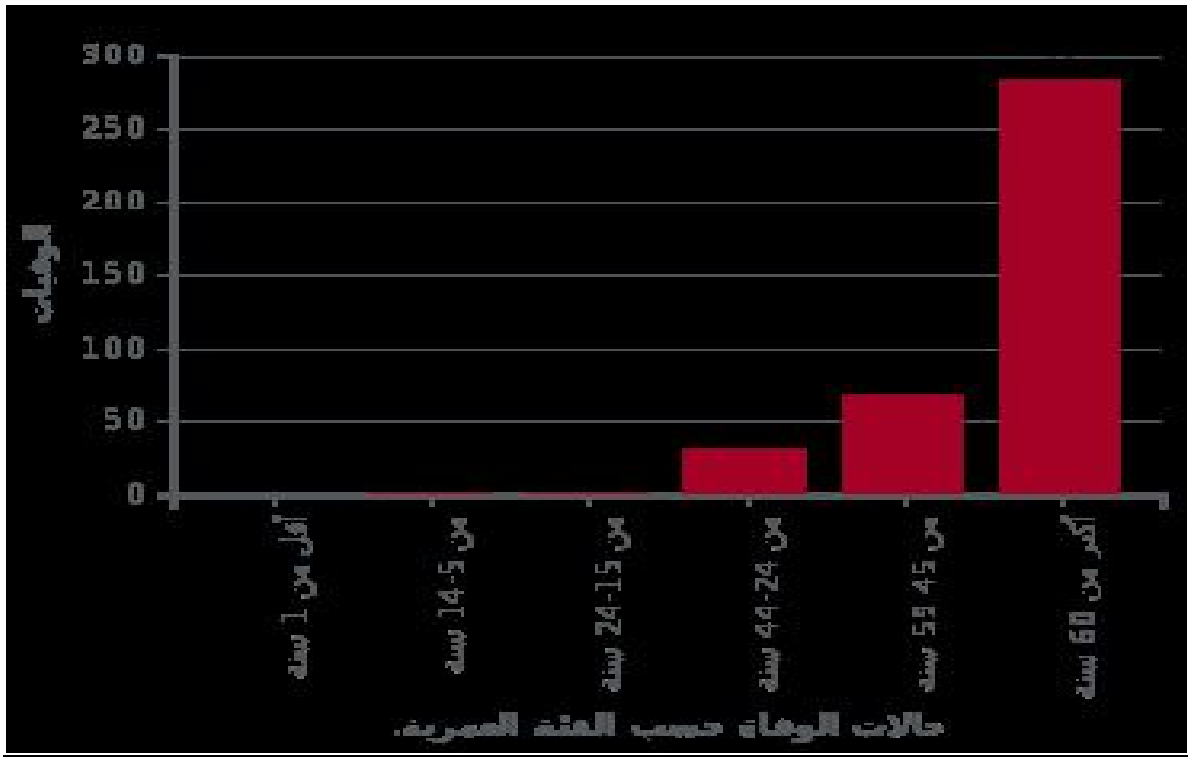

المصدر:نعيم بوعموشة، فيروس كورونا في الجزائر –دراسة تحليلية-، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد:02، العدد:02، جوان 2020، ص146.

نلاحظ من خلال الشكل أن فيروس كورونا قد يصيب جميع الفئات، إل أن الفئة العمرية الأكثر وفاة في الجزائر هي الفئة العمرية الأكثر من 60 سنة، ويمكن إرجاع السبب الرئيسي لهذا أن هذه الفئة عرضة لمشاكل صحية مرتبطة بتقدم العمر: أمراض القلب، داء السكري، الرئة.

جدول07: يمثل عدد الإصابات المؤكدة، والوفيات وحالات الشفاء من فيروس كورونا بالجزائر:

Country over	Total cases	Total deaths	Total recovred
Algeria	265.804	6875	178.366

Source: covid-19 coronavirus pandemic; 11/05/2022; 16h. https://www.worldometers.info/coronavirus/#countries

المطلب الثالث: الهيئات الصحية الجديدة والمخابر المؤهلة لتشخيص فيروس كورونا في الجزائر:

الهيئات الصحية الجديدة لرصد ومتابعة تفشي فيروس كورونا في الجزائر:

في إطار التصدي والسيطرة على وباء كورونا في الجزائر، لجأت هذه الأخيرة إلى استحداث مجموعة هيئات صحية من أجل متابعة تفشي فيروس كورونا ، والتي تمثلت فما يلي:[1]

اللجنة الوطنية العلمية لرصد ومتابعة تفشي فيروس كورونا:

تم تشكيل اللجنة الوطنية العلمية لرصد ومتابعة انتشار فيروس كورونا، في 22 مارس 2022 بأمر ن من رئيس الجمهورية، والتي يترأسها عبد الرحمن بن بوزيد، كما تضم أيضا عمار بلحيمر وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة، ويعتبر جمال فورار، المدير العام للوقاية بوزارة الصحة الناطق الرسمي لهذه اللجنة. حيث تتمثل أهم مهام اللجنة في تنشيط ندوات صحفية يومية على الساعة الخامسة مساء لاطلاع الرأي العام عن وضع الوباء في البلاد والإحصائيات المتعلقة بالعدوى، إضافة الإجراءات والاحتياطات التي يتم اتخاذها للتصدي لهذا الوباء.

الخلية العملياتية لتحري ومتابعة التحقيقات الوبائية حول كورونا:

تم إنشاء خلية عملياتية استعجالية بأمر من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون يوم 09 جوان 2020 تتكفل بالتحري ومتابعة التحقيقات الوبائية حول حالات كوفيد-19 المؤكدة أو المشتبهة. ويترأسها البروفيسور محمد بلحسين، ويبقى هدفها الرئيسي اكتشاف الحالات وعزلها وكسر حركة تفشي الفيروس داخل العائلات.

الوكالة الوطنية للأمن الصحي:

تعتبر هذه الوكالة مؤسسة للرصد والتشاور واليقظة الاستراتيجية والتوجيه والإنذار في مجال الأمن الصحي، ويرأسها البروفيسور كمال صنهاجي، والذي كلف ب «إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن الصحي والسهر على تنفيذها"، وهذا بمساعدة البروفيسور إسماعيل مصباح.

[1]-بوعشة، ***مرجع سابق*** ، ص 27.

مخابر التحاليل المؤهلة لتشخيص فيروس كورونا:

بعد إعلان منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا "وباء عالمي"، قامت وزارة الصحة بتأهيل معهد باستور(ينتمي إلى شبكة معاهد باستور الدولية، تعود نشأته في الجزائر إلى العهد الاستعماري، ينشط في مجال الوقاية والحماية الصحية، ومراقبة الأمراض المعدية) كمخبر مرجعي لتشخيص فيروس كورونا. إلا أن بعد زيادة ارتفاع عدد الإصابات، ازداد الضغط على هذا الأخير وهذا ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى فتح ملحقات جديدة في المسيلة وبشار وهران مستغانم وقسنطينة، عنابة..،لتخفيف الضغط على معهد باستور، حيث بلغ العدد الإجمالي للعينات التي يتم تحليلها 2600 عينة يوميا عبر مختلف المراكز. فضلا عن هذا، منحت وزارة الصحة ترخيص وسمحت لمخابر القطاع الخاص بإجراء تحاليل فيروس كورونا فتم إجراء أكثر من 2000 تحليل في اليوم على مستوى هذه المخابر[1].

[1]-**المرجع نفسه**، ص 16.

المبحث الثالث: تأثير كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر

تم تنصيب لجنة لتقييم انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني في 12 جويلية 2020، وهذا بأمر منرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون،[1]وعليه يمكن حصر الآثار الاقتصادية لوباء كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري فما يلي:

المطلب الأول: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الكلي

أدت جائحة كورونا إلى تراجع أداء الاقتصاد الجزائري بداية سنة 2020، حيث تشير التقديراتأن معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انكمش بنسبة 5.5 بالمائة وسط الإجراءات الصارمة وانخفاض سعر النفط. كما شهدت الموازنة العامة عجز قد وصل إلى 16.4 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي عام2020، مع انخفاض الاحتياطات الدولية إلى 46.9 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020. إضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر في نفس السنة وهذا راجع إلى انخفاض معدلات النمو وتراجع فرص العمل.[2]أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد عرف هو الأخير ارتفاع كبير حيث وصل إلى حدود 14.2 بالمائة، مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 11.4 بالمائة، حيث أظفر مسح أجرته وزارة العمل على عينة من 3600 شركة يعمل بها حوالي 440171 عامل، أن حوالي 500 ألف عامل فقدوا وظائفهم جراء إجراءات الأزمة الصحية.[3]

[1]-**المكان نفسه.**

[2]https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#1تاريخ الاطلاع: 2022/05/26.

جدول رقم08: معدل النمو الاقتصادي في الفترة (2020/2017)

السنوات	2017	2018	2019	2020
الفلاحة والصيد البحري	1.0	5.0	2.3	2.3
قطاع المحروقات	2.4-	6.4-	4.9-	13.4-
الصناعة	4.7	4.1	4.3	0.5-
البناء والأشغال العمومية	4.6	5.2	3.6	0.8
خدمات تجارية	3.7	3.7	3.1	2.8-
خدمات غير تجارية	0.5	2.7	1.8	1.6-
الناتج المحلي الخام	1.3	1.4	0.8	3.9-
الناتج المحلي خارج المحروقات	2.1	3.3	2.4	1.5-
الناتج المحلي خارج الفلاحة	1.3	0.9	0.6	4.7-

Source :ONS, les compteséconomiques en volume de 2017 à 2020 ;p02 إحصائيات الثلاثي الأول لسنة 2020.

المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على المؤسسات الاقتصادية

1) سوناطراك:تعد أهم شركة وطنية، فقد تأثرت عائداتها بصفة مباشرة بفعل جائحة كوفيد-19، حيث سجلت هذه الشركة عجزا تجاوز 51.5 مليار دينار جزائري خلال السداسي الأول منسنة 2020،[1]و حسب مصادر من المؤسسة خفض مجمع سوناطراك ميزانيته السنوية ل 2020 الى50 بالمائة، مع تأجيل جميع المشاريع غير الاستعجالية فيما يخص مستوى النفقات الاستثمارية والتشغيلية لهذه السنة، وتقليص جميع النفقات التي لا تؤثر على مستوى الإنتاج المستقبلي، وتأجيل بعض المشاريع وخفض تكاليف التشغيل بحوالي 30 بالمائة، ما يسمح ببلوغ الهدف المرسوم وهو 7 مليارات دولار، أي ما يعادل 50 بالمائة من ميزانية سوناطراك لهذه السنة".[2]

2) **سونلغاز**: سجل مجمع سونلغاز خسائر بقيمة 18.7 مليار دينار جزائري، وهذا راجع إلى انخفاض الاستهلاك جراء تراجع النشاط الاقتصادي وزيادة ديون الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء، كما سجلت شركة نفطال خسائر قدرت حوالي 41 مليار دينار خلال نفس الفترة.[3]

3) المجمع الجزائري للنقل البحري: واجه المجمع الجزائري للنقل البحري صعوبات عقب تعليق نشاط نقل المسافرين حيث خسر 50 % من رقم أعماله منذ غلق الحدود بسبب فيروس كوفيد 19، وخاصة مع تزامن قرارات التعليق مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين.(وكالة الأنباء الجزائرية،2020).

4) توقف 24000 مؤسسة بناء عن العمل: تأثر قطاع البناء كذلك بفيروس كورونا على إثر إجراءات الحجر الصحي، حيث أدى هذا الأخير إلى توقيف 24000 مؤسسة بناء عن العمل، وهذا ما أكده المدير العام للسكن بوزارة السكن والعمران «أنيس بن داوود" عبر القناة الإذاعية الثالثة في 10 ماي 2020، حيث قال أنه: " كان منتظرا في مطلع هذه

[1]-عتروس سيف الدين، مرجع سابق، ص 365.

[2]-حوار مع الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك، جريدة الخبر، يوم 29 مارس 2020.

[3]-زين العابدين بوعشة، ***مرجع سابق***، ص192.

السنة، تسليم أكثر من 450000 مسكن للمستفيدين، إلا أن العملية قد أعاقها تفشي وباء كورونا، الذي أرغم المؤسسات على توقيف ورشاتها وا ٍحالة عمالها على العطل الجبرية، مذكرا بأن قطاع السكن كان من أحد أوليات الدولة، بعد التربية والصحة.[1]

المطلب الثالث: القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا بكورونا:

1. **قطاعالطاقة:** تعتبر الصين من أكبر الدول استهلاكا للنفط، فبعد الانتشار الرهيب لفيروس كورونا في الصين، تراجع طلبها من 13.3 إلى 10.7 مليون برميل يوميا خلال السداسي الأول من2020، وهذا ما أدى إلى تراجع أسعار النفط خاصة في الفترة الممتدة بين جانفي وأفريل2020.حيث عرفت انخفاضا معتبرا إذ وصل سعر النفط إلى 31.42 دولار للبرميل[2].وهذا ما أدى إلى تأثر القطاع الطاقوي الجزائري خاصة مع الخصوصية الريعية للاقتصاد الجزائري ،حيث عرفت الصادرات الجزائرية من المحروقات تراجعا ب 25.78 بالمائة بين الثلاثي الأول ل 2019 ونفس الفترة لسنةوهذا ما أدى إلى تراجع عائدات الدولة من صادرات المحروقات ب 40 بالمائة سنة 2020 مقارنة بنفس الفترة 2019.[3]

[1]-بوعشة، ***مرجع سابق***، ص 199.

[2]Djema redhouane ;"ananalytival study of the impactof the covid-19 pandemic on economic setors in Algeria for2020";.266. ص ،(2020 جانفي) ،01. ع ،08 .م***الريادة لاقتصاديات الأعمال***

[3]-سيد أعمر زهرة، بللعما أسماء، قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر، الأثار و الإجراءات"، ***الاقتصاد و إدارة الأعمال***، م.4، ع.2، (2020)، ص 147.

شكل04: تطور أسعار النفط خلال الفترة (أكتوبر 2019/أكتوبر2020):

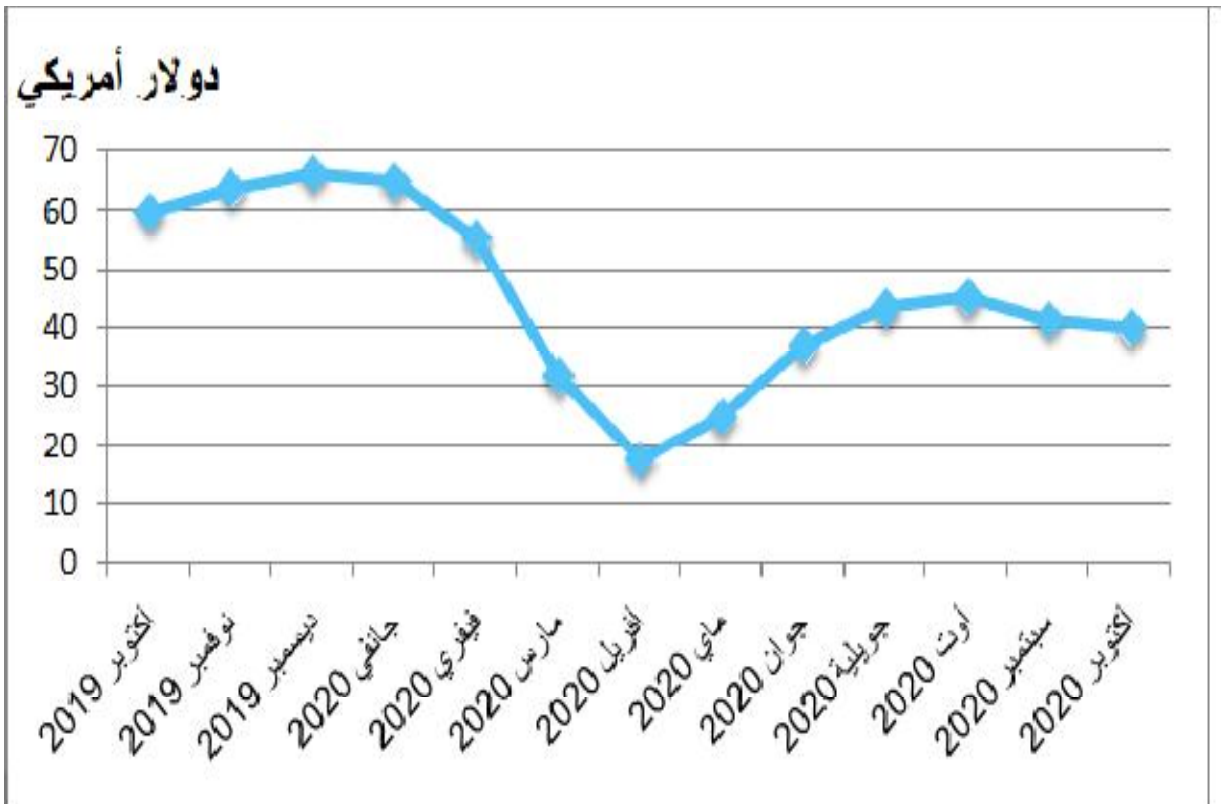

المصدر:عتروس سيف الدين، أثر جائحة كوفيد19 على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، م.04،ع.01، السنة 2021، ص394.

نلاحظ من خلال الشكل أن أسعار النفط عرفت تراجعا بين أكتوبر 2019 و أكتوبر 2020، حيث زادت حدة هذا الانخفاض في الفترة الممتدة بين شهري جانفيوأفريل 2020 وهي الفترة التي أعلنت فيها منظمة الصحة العالمية على أن فيروس كورونا جائحة عالمية وأمرت كل الدول بأخذ الحيطة والحذر، ويمكن إرجاع السبب الرئيسي لهذا الانخفاض تراجع طلب الصين على هذا المورد باعتبارها من أكبر الدول استهلاكا للنفط.[1]

[1]-عتروس، ***مرجع سابق***، ص 394.

2 .قطاع النقل:سجل قطاع النقل تراجعا كبيرا في رقم الأعمال، وفما يلي أهم الأرقام والتي تضمنها تقرير اللجنة الوزارية المشتركة الخاصة بالتخفيف من أثار الوباء على الاقتصاد الوطني (وزارة المالية، 2020):[1]

شركة الخطوط الجوية الجزائرية:سجلت خسائر في الفترة بين 18 مارس و30 أفريل

ب 16.31 مليار دج وتوقعت ارتفاع هذه الخسائر إلى 35 مليار دج نهاية السنة (دون احتساب التسديدات المحتملة للزبائن)، ويأتي ذلك بعد إلغاء 4357 رحلة في هذه الفترة وهو ما يمثل 1.07 مليون مقعد.

الشركة الوطنية للنقل البحري للمسافرين:سجلت خسائر مالية بقيمة 10 ملايير دج إلى غاية جانفي 2021، وذلك بعد تعليق رحلاتها منذ 17 مارس 2020، حيث تم إلغاء 640 رحلة بحرية.

الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية:فقدت الشركة 30 مليون مسافر خلال عام

2020، فيما سجلت خسائر قدرت ب 12 مليار دج.

مجمع النقل البري للمسافرين: (ترانستيف): سجلت خسائر إجمالية ب 1.32 مليار

دج نهاية أفريل 2020، ويأتي ذلك بعد التوقف التام لنشاط النقل بواسطة الحافلات والترامواي والمترو والنقل بالكابل ونشاط محطات الحافلات.

مجمع غاتما: سجل خسائر ب 792.84 مليون دج نهاية ماي بسبب توقف جميع سفن نقل المسافر ين، و326.25 مليون دج بسبب خفض خدمة الشحن عبر السفن ب 30 بالمائة، وخسائر ب 95 مليون دج بسبب استمرار خدمة الدعم للسفن الأجنبية الراسية في الموانئ الوطنية وخسائر ب 80 مليون دج بسبب استمرار خدمة الدعم للسفن الأجنبية فيما يخص نقل الحاويات والبضائع إلى الموانئ، إضافة إلى 156 مليون دج بسبب ضمان الحد الأدنى من الخدمة التي يفرضها انخفاض عدد عمال ورشات الصيانة لوحدات الجزائر ووهران وبجاية.

مجمع خدمات الموانئ سيربور: انخفض رقم أعمال المجمع إلى 61 مليار دج في 2020، بلغ حجم المبادلات من البضائع العامة سنة 2019 حوالي 19 مليون طن قبل أن ينخفض إلى

[1]-بوعشة**مرجع سابق**، ص. 193.

16 مليون طن سنة 2020 بسبب أزمة كوفيد-19. أما بالنسبة للمحروقات، فقد وصل حجم التبادلات إلى 62 مليون طن سنة 2019، ويسير المجمع إجمالا 10 موانئ تجارية و48 ميناء صيد إضافة إلى موانئ النزهة.

3. القطاع الصناعي: يعتمد كل من القطاع الصناعي والاستهلاكي في الجزائر بدرجة رئيسة على الخارج، وتعتبر الصين من بين أهم موردي الاقتصاد الجزائري بالمواد الأولية كالحديد والألمنيوم، إضافة إلى بعض المعدات الطبية والصيدلانية، كما تعتبر المعدات الصينية المورد الرئيسي لبعض القطاعات التحويلية، وفي ظل غلق المصانع الصينية فهذا القطاع عرف بدوره عجزا بشكل ملحوظ.[1] وعرف كذلك الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي تراجعا بنسبة 6.7 بالمائة خلال الفصل الأول لسنة 2020 مقارنة بنفس الفترة لسنة 2019، حسب الديوان الوطني للإحصائيات. كما سجل فرع المناجم والمحاجز انخفاضا في الإنتاج بنسبة 4.8 بالمائة. وانخفض أيضا على مستوى الإنتاج بالنسبة لصناعات الحديد والصلب والميكانيك والكهرباء والإلكترونيك بنسبة 38.2 بالمائة، وسجلت مواد البناء هي الأخرى تراجعا هاما (-11.5 بالمائة)، كما سجلت الصناعات الكيميائية انخفاضا بنسبة 11.5 بالمائة والإنتاج الصناعي للنسيج تباينا سلبيا بنسبة (-14.6 بالمائة). كما شمل هذا الانخفاض جميع الأنشطة التابعة للقطاع لاسيما صناعة الأثاث -36.1بالمائة)، صناعات الجلود والأحذية انخفضت بنسبة 20.4 بالمائة.[2]

4. قطاع السياحة: فقد قدرة خسارة هذا القطاع كما يلي: **(الإذاعة الجزائرية،2020):**

الفنادق الخاصة ووكالات السياحة والأسفار: تسبب توقف النشاط في نقص رقم الأعمال ب 27.3 مليار دج شهريا.

مجمع الفندقة والسياحة والمعالجة بالمياه: نقص في رقم الأعمال ب 2.7 مليار دج شهريا.

الديوان الوطني الجزائري للسياحة: 87.6 مليون دج شهريا.

[1]- زهرة سيد أعمر، أسماءبللعما، قراءة في التداعيا ت الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر، الأثار والإجراءات، ***مرجع سابق***، ص 144.

[2]-بوعشة، ***مرجع سابق***، ص 196.

الوكالة الوطنية لتنمية السياحة: 31.56 مليون دج شهريا.

5.قطاع النشاطات الحرفية: قدرت خسائر هذا القطاع حوالي 12.7 مليار دج شهريا، حسب التحقيقات التي شملت الحرفيين والمؤسسات الحرفية والمؤسسات العمومية في هذا المجال.[1]

[1]- المرجع نفسه،ص. 195.

خاتمة الفصل الثاني:

وكخاتمة يمكن القول إن الاقتصاد الجزائري لا يزال متعلقا بعائدات النفط رغم محاولات الجزائر لتنويع مداخيل الدولة عن طريق تنويع النشاط الاقتصادي. زيادة على تذبذب النشاط الاقتصادي متأثرا بجائحة كورونا، نتيجة لتضرر كل القطاعات الاقتصادية بمؤسساتها الإنتاجية والخدماتية.

الفصل الثالث

إدارة أزمة كورونا في ظل
تراجع الموارد المالية في الجزائر

تمهيد:

منذ تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا (كوفيد-19) في 25 فيفري 2020 لرعية إيطالي بالجزائر وبداية تفشي هذا الفيروس تدريجيا في عديد من مناطق الوطن، اتخذت السلطات الجزائرية جملة من الإجراءات والقرارات المشددة لاحتواء الوباء والسيطرة عليه. فقد خصصنا هذا الفصل لمعرفة استراتيجية الجزائر في إدارة أزمة كورونا، وأهم الإجراءات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية لمواجهة هذا الفيروس، من خلال معرفة أهم المراحل والقرارات، فضلا عن بروتوكول العلاج، إضافة إلى التطرق إلى أهم القرارات التي انتهجتها الجزائر لتخفيف الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد لمجابهة والتعايش مع هذا الوباء.

المبحث الأول: استراتيجية الجزائر في إدارة أزمة كورونا:

المطلب الأول: مراحل إدارة جائحة كورونا في الجزائر:

تم إدارة أزمة كورونا في الجزائر عبر أربعة مراحل تمثلت فما يلي:[1]

المرحلة الأولى: الإنذار المبكر تحسبا للوباء:

بعد إعلان وزارة الصحة والسكان وا إصلاح المستشفيات يوم 25 فيفري 2020، عن أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا. أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في اليوم الموالي بأخذ الحيطة والحذر حيث نشر عبر حسابه الخاص على تويتر:" لقد أمرت الحكومة وكافة السلطات الصحية في البلاد بتوخي أقصى درجات الحيطة والحذر بعد تسجيل حالة إصابة لرعية أجنبي بفيروس كورونا، كما أدعوكم إلى الانخراط في حملة تحسيسية كبرى من خلال كافة وسائل التواصل لحماية الصحة والعمومية"، ولهذا رفعت السلطات الجزائرية درجة التأهب لمواجهة خطر انتشار فيروس كوفيد-19، وأعقبها ترحيل الرعية الإيطالي الحامل للفيروس. ثم اتخذت إجراءات مشددة على مستوى المجلس الأعلى للأمن من خلال تشديد الرقابة والاحتياط لأي طارئ مستقبلي وأمر بتعبئة كافة القطاعات قصد مجابهة أي احتمال.

المرحلة الثانية: الرئيس تبون يأمر بإغلاق المدارس والجامعات ومؤسسات التكوين:

تم إغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية ومعاهد التعليم العالي والجامعات، إضافة إلى مؤسسات التكوين والتعليم المهني، والمدارس القرآنية وأقسام محو الأمية، بأمر من رئيس الجمهورية، وهذا قبل أسبوع من انطلاق العطلة الربيعية كإجراء احترازي للوقاية من تفشي وانتشار فيروس كورونا ابتداء من 12 مارس إلى غاية 05 أفريل 2020.

[1]-بوعشة، ***مرجع سابق***، ص 45.

المرحلة الثالثة: الإجراءات الاحترازية القاسية لمواجهة ومحاربة وباء كورونا:

بعد ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا إلى 61 حالة وتسجيل 05 وفيات.

أعلن وزير الصحة وا إصلاح المستشفيات عبد الرحمن بن بوزيد أن الجزائر دخلت المرحلة الثالثة من تفشي وباء كورونا، مضيفا أن الوباء سيعرف منحى تصاعدي في الأيام المقبلة،ولهذا أمر رئيس الجمهورية باتخاذ مجموعة إجراءات احترازية كمحاولة لمواجهة ومحاربة الوباء.

المرحلة الرابعة: المخطط الاستراتيجي للحملة الوطنية للتلقيح:

يعتمد المخطط الاستراتيجي للحملة الوطنية للتلقيح ضد وباء كورونا على ثلاثة سيناريوهات كما أوضحه الناطق الرسمي للجنة العلمية لمتابعة تطورات الوباء جمال فورار أمام المجلس الشعبي الوطني يوم 07 فيفري 2021، حيث يتمثل السيناريو الأول في تطعيم حوالي 60 بالمائة من المواطنين وهو ما يتطلب توفير 19.145.224 جرعة، فما يقتضي السيناريو الثاني إلى تطعيم 70 بالمائة من المواطنين، وهو ما يتطلب توفير 22.336.95 جرعة، في حين يهدف السيناريو الثالث إلى تطعيم حوالي 80 بالمائة من إجمالي المواطنين، ما يستدعي توفير 25.526.965 جرعة لقاح، وهذا كل يتجسد في ظل تحقيق مناعة جماعية، ولهذا خصصت الدولةلاقتناء اللقاحات اللازمة. كما ربطت الجزائر اتصالات مع خمسة مخابر عالمية منتجة للقاحات المضادة لفيروس كرونا من أجل رفع وتيرة عملية التلقيح، ومن بين اللقاحات التي اخترتها الجزائر نذكر ما يلي:

اللقاح الروسي سبوتنيك: وقد وصلت إلى الجزائر يوم 29 جانفي 2021، بمطار بوفاريك العسكري، وكان عددها 50.000 جرعة.

اللقاح البريطاني-السويدي "أسترازينكا-أكسفورد: وصل إلى الجزائر في الفاتح فيفري2021 إلى مطار هواري بومدين، 50.000 جرعة من لقاح استرازينيكا وهي أول شحنة من اللقاح ضمن صفقة 700.000 جرعة.

اللقاح الصيني سينوفارم: هو لقاح طورته شركة سينوفارم الصينية بالتعاون مع معهد ووهان لعلم الفيروسات، حيث تقدمت الجزائر بطلبية للصين، واستلمت هبة 200.00 جرعة منحتها لها جمهورية الصين الشعبية يوم 24 فيفري 2021، بمطار بوفاريك العسكري. وبعد هذا

اعتمدت الجزائر بشكل واسع اللقاح الصيني الثاني "سينوفاك"، وبدرجة أقل اللقاح الأمريكي "جونسون"، قبل الشروع في إنتاج لقاح جزائري-صيني محليا تحت لإسم "كورونافاك".[1]

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة لإدارة أزمة كورونا في الجزائر:

لقد بادرت السلطات العمومية، فور ظهور الحالات الأولى المؤكدة الحاملة لفيروس

كورونا، بالتحرك بسرعة كبيرة من خلال وضع جهاز لتسيير الجائحة تشرف عليه لجنة علمية بالتنسيق مع مصالح الوزير، حيث كلفت هذه الإجراءات الحكومة الجزائرية حوالي 65.531 مليار دينا[2]ر، وتمثلت أهم هذه الإجراءات فما يلي:

التدابير الصحية: تمثلت أهم التدابير الصحية فما يلي:(بوابة الوزارة الأولى):

- مضاعفة حملات التحسيس والتوعية في وسائل الإعلام.
- فرض حجر صحي عبر كامل التراب الوطني وتعديل أوقاته وتكييفها حسب الوضعية الوبائية.
- تكثيف أنشطة تطهير الفضاءات والأماكن العمومية.

-تعزيز مراقبة وقائية وا إلزامية ارتداء القناع.

- مضاعفة حملات تعقيم الفضاءات والأماكن العمومية.
- وضع خلية لليقظة على مستوى كل دائرة للتكفل بضمان الإصغاء اللازم.
- غلق جميع الحدود البرية، وتعليق الرحلات الجوية القادمة أو المنطلقة من الجزائر.
- الغلق الفوري أمام الملاحة البحرية والنقل البحري.
- إجلاء المواطنين العالقين بالخارج ونقلهم إلى مؤسسات حجر مناسبة.
- وقف جميع وسائل النقل الجماعي داخل المدن وبين الولايات.
- منع المسيرات والتجمعات بكل أنواعها، حتى الحراك الشعبي كضرورة صحية.
- تعليق صلاة الجمعة والجماعة في المساجد.
- تسريح النساء العاملات الحوامل، واللواتي لهن أطفال صغار.

[1]-المرجع نفسه، ص 39.

[2]روشو، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات كورونا دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، ***مرجع سابق***، ص166.

- غلق المقاهي والمطاعم، ومحلات الأكل السريع.
- وقف الأنشطة التجارية.
- تأجيل الدخول الجامعي والمدرسي.
- غلق الشواطئ وجميع فضاءات التسلية.
- غلق الفنادق وقاعات الحفلات.[1]

التدابير الاجتماعية:

- إعفاء الأجور التي لا تتجاوز 30.000 دينار من الضريبة على الدخل الإجمالي (irg).
- رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون من 18.000 دينار إلى 20.000 دينار اعتبارا من أول جوان 2020.
- منع علاوة بمبلغ 10.000 لفائدة الفئات الأكثر حرمانا.
- عطلة استثنائية مدفوعة الأجر لما يعادل 50 بالمائة من مستخدمي الوظيفة العمومية.
- رفع العلاوة المخصصة للأسر المحرومة من 6000 دينار إلى 10000 دينار في إطار عملية التضامن لشهر رمضان.
- منح مساهمة مالية قدرها 30.000 دينار للمهنيين الأكثر تضررا من بين الحرفيين والتجار والخواص والعمال.
- تعويض تكاليف الولادة في الهياكل الخاصة.
- إقرار نظام تحفيزات مالية للأطباء.[2]

التدابير الاقتصادية:

- إنشاء صندوق مخصص لحماية المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية.
- إعانات للمؤسسات الناشطة في المجالات الاستراتيجية (الصناعة الصيدلانية، المستلزمات الطبية،..).

[1] الإجراءات التي اتخذتها حكومة الوزير الأول قصد مكافحة انتشار فيروس كورونا في الجزائر، في: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/covid19-ar.html، تاريخ الإطلاع: 2022/05/25.

[2] حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020، فيفري 2021، ص.45.

- إضفاء بعض المرونة في مجال تسديد الأعباء (الماء، الكهرباء) وكذا ديون المؤسسات التي تواجه صعوبات.[1]
- إضافة إلى تسخير مجموعة وسائل للتكفل بمرضى كورونا، حيث أوضح وزير الصحة وا إصلاح المستشفيات في 22 مارس 2020 أن القطاع الصحي على المستوى الوطني يتوفر على 82826 سرير، منها 2500 سرير تم تخصيصها للتكفل بالمصابين على مستوى 64 مصلحة للأمراض المعدية، و247 مصلحة للطب الداخلي، و79 مصلحة أمراض الرئة، و100 مصلحة في اختصاصات أخرى، بالإضافة إلى 24 مصلحة للإنعاش بها 460 سرير.[2]كما أن قطاع الصحة يمتلك 5787 جهاز للتنفس الاصطناعي والتخدير والإنعاش موزعة كما يلي: 3333 جهاز للتنفس الاصطناعي، 2390 جهاز للتخدير والإنعاش، 64 سيارة إسعاف مجهزة بآلة تنفس اصطناعية.[3]

المطلب الثالث: بروتوكول العلاج المتبع في الجزائر:

في أواخر جانفي 2020، ذكر باحثون صينيون في الطب أن الأبحاث الاستكشافية بشأن كلوروكين ودواءين آخرين "ريميديسيفير وريتونافير برهنت أن لها تأثيرات مثبطة جيدة إلى حد ما على فيروس كورونا، ويبدو أن الصين نجحت في التحكم في الوباء باستعمال هذا العلاجوهذا ما دفع بوزارة الصحة الجزائرية في23 مارس 2020 إلى اعتماد بروتوكول العلاج "كلوروكين-أزيترومايسين" لعلاج شديدي الإصابة بفيروس كورونا، ثم قررت اللجنة العلمية لمتابعة كورونا في الجزائر تعميم وصف دواء هيدروكسي كلوروكين على جميع المصابين بفيروس كورونا بكل المصالح المختصة بهذا الوباء. حيث أكد المدير العام لمصنع "سي بي سي أم فارما" المتواجد على "مستوى الأخضرية ولاية البويرة "أن المصنع سيتكفل بإنتاج كميات كافية من مادة الكلوروكين، مع الإشارة أن مصنع الأخضرية ينتج دواء "هيدروكسي كلوروكين"

[1]-المكان نفسه، ص 45.

[2]-نعيم بوعموشة، "تجربة الجزائر في التعامل مع جائحة فيروس كورونا"، الميدان ***للعلوم الإنسانية والاجتماعية***، م.03، ع.02،ص.65.

[3]-بوعشة، ***مرجع سابق***، ص. 20.

منذ حوالي 3 سنوات في إطار عقد شراكة مع الهند وهو المصنع الوحيد لإنتاج هذه المادة بالجزائر، وهذا ما سهل مهمة الجزائر في إنتاج المادة.[1]

[1]- المرجع نفسه، ص. 24.

المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة للتخفيفمن أثار جائحة كورونا على حجم النفقات في الجزائر:

اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة قرارات وا ٍجراءات من أجل تخفيف الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري، والتي تمثلت فما يلي:[1]

المطلبالأول: تخفيض ميزانية التسيير: الصرامة المالية في تسيير الأزمة:

أمام الأزمة المالية الناجمة عن الانهيار الكبير لأسعار البترول ونتائج جائحة كوفيد-19، اختارت الحكومة اعتماد صرامة مالية أكبر مع المحافظة على الطابع الاجتماعي لميزانيتها. وفي هذا الصدد، قرر مجلس الوزراء المنعقد يوم 03 ماي 2020 برئاسة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، تخفيض نفقات التسيير الخاصة بعام 2020 بنسبة 50 بالمائة، مقارنة بتلك المقررة مبدئيا في قانون المالية التكميلي 2020.حيث كان هذا المسعى المالي مدرجا في مخطط عمل الحكومة المصادق عليه في فبراير 2020 "سياسة مالية ترتكز على ترشيد النفقات العمومية"، وحسب وزير المالية "عبد الرحمن راوية" فإن تقليص نفقات التسيير يخص نفقات الدولة ومؤسساتها، وبالتالي لا يخص الأجور والتحويلات الاجتماعية. كما كشف الوزير عن تخصيص 70 مليار دينار كغلاف مالي إجمالي لمواجهات تداعيات فيروس كورونا، موضحا أن الميزانية العامة ستنخفض من 7823 مليار دينار إلى 7373 مليار دينار مع خفض السعر المرجعي لبرميل النفط. إلا أنه أكد وزير المالية أن رغم ترشيد الإنفاق العام إلا أن الدولة بلغت مجهودات لضمان الحفاظ على الدعم وحماية القدرة الشرائية.

[1]-المرجع نفسه، ص212.

المطلب الثاني: تأجيل جميع عمليات التوظيف باستثناء قطاعات الصحة والتربية:

أعلن وزير المالية، خلال عرضه مشروع المالية التكميلي، تأجيل جميع عمليات التوظيف باستثناء تلك المدرجة في قطاعات التربية الوطنية والصحة. وأكد الوزير أن انهيار أسعار البترول والركود الاقتصادي سيؤثر على الوضع الاقتصادي والمالي في الجزائر، وهذا ما يظهر في تراجع الدخل وزيادة الإنفاق لاسيما في قطاع الصحة، حيث تشهد إيرادات الميزانية لسنة 2020 انخفاضا بنحو 1000مليار دينار. حيث سجل كذلك النشاط الاقتصادي تباطؤ بنسبة -2.6 بالمائة خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2020، فما ستسجل النفقات العمومية انخفاضا إلى 450 مليار د.ج وهذا راجع إلى انخفاض نفقات الميزانية إلى 5396مليار د.ج، لكنه أكد أن الدولة تسعى إلى احتواء النفقات غير القابلة للتقليص في مستويات مستدامة.

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر لفائدة المؤسسات الاقتصادية المتضررة:

اتخذ بنك الجزائر جملة من التدابير الاستثنائية والظرفية تسمح للمؤسسات المالية والبنوك برفع قدراتها التمويلية اتجاه المؤسسات الاقتصادية المتضررة من تداعيات وباء كورونا. وفي هذا الصدد تم إصدار التعليمة 05-2020 في 06 أفريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية المتخذة:

1. تأجيلتسديدأقساط القروض المستحقة وا ٍعادة جدولة قروض للزبائن.
2. مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها، إضافة إلى تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية.
3. إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المتقطعة من أموالها الخاصة".

المبحث الثالث:الجزائر ما بعد أزمة كورونا:

المطلب الأول: تقييم إدارة جائحة كورونا بالجزائر:

كتقييم لإدارة أزمة كورونا في الجزائر، "هناك إجماع على أن الجزائر ستخرج من الجزائر

بأقل الأضرار، فقد وضعت الدولة استراتيجية شاملة لإدارة الأزمة، وجندت كل طاقاتها الذاتية لمكافحة فيروس كورونا، والحد من انتشاره بخطة الحكومة واستباق الأحداث باتخاذ العديد من التدابير الاحترازية على نطاق واسع والانطلاق المبكر في عملية التلقيح، وقد وضعت كذلك آليات للتكفل بآثار الجائحة، فانتقلت الجزائر من مرحلة المكافحة إلى مرحلة التعايش والمجابهة الهادئة مع الفيروس"[1]. إلا أن الأزمة الصحية 2020 كشفت عن مجموعة اختلالات داخلية يجب على الحكومة الجزائرية تداركها مستقبلا والبحث عن اليات من شأنها تفعيل القطاع الصحي نحو تنمية صحية مستدامة ومن ثمة تنمية شاملة مستدامة، ويمكن حصر هذهالاختلالات فما يلي:

1.انعدام الخبرة لدى الجزائر في إدارة الأزمات المستجدة.

2.عدم توفر أنظمة الإنذار المبكر.

3.غياب هيكل إداري خاص بإدارة الأزمات الصحية بل استمرت في إسنادها إلى لجان تحقيق، أو فرق عمل ميدانية أو خبراء ومستشارين، وبخصوص اللجنة الوطنية لرصد ومتابعة فيروس كورونا لاحظنا أن أعضاؤها كلهم أطباء ما يفرض ضرورة اشراك القطاعات الأخرى في إدارة الأزمات، كما تفتقر إلى الأسلوب العلمي في التعامل مع الأزمات التي ارتبطت بقرارات إدارية-سياسية قائمة على توصيات علمية مستمدة من منظمة الصحة العالمية للصحة.

4.غياب نظام معلومات فعال لإدارة أزمة كورونا نتيجة ضعف أنماط الاتصال في التعامل مع أزمة كورونا، حيث لاحظنا أنها اقتصرت على الإعلان عن عدد الإصابات والوفيات في غموض عن كيفية إحصائها وتنظيمها.[2]

---

[1]-بوعشة، ***مرجع سابق***، ص 212.

[2]-بوراس، بلخير ***مرجع سابق*** ، ص44.

المطلب الثاني: أهم الإصلاحات الواجب اتخاذها في الجزائر بعد أزمة كورونا:

إن الأزمة النفطية 2014، والأزمة الصحية لعام 2020 كشفت عن الاختلالات الداخلية في الجزائر، وهذا ما جعل هذه الأخيرة تتجه إلى البحث عن آليات من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق تنمية شاملة متوازنة، لهذا برزت مجموعة اقتراحات، ورؤى استراتيجية، والتي يمكن حصرها فما يلي:"[1]

1.إصلاحات جذرية في مجال الصحة:

"أظهرت جائحة كورونا كل النقائص التي يعاني منها القطاع الصحي في الجزائر"، وهذا ما أكده وزير الصحة، و الرئيس تبون إلى حيث أكد: "إن هذا النظام الصحي الذي اوجد عندما كان تعداد السكان بين 13 و14 مليون نسمة لم يعد فعالا ببلوغ عدد ال سكان 45 مليون نسمة ووصوله 50 مليون بعد 05 سنوات، حيث أكد رئيس الجمهورية" أن أزمة كورونا فرصة لمراجعة المنظومة الصحية من الأساس وفي أدق تفاصيلها" من خلال منظومة صحية "تريح المواطن وتضمن له العلاج اللائق"، وهذا الوضع يدعو إلى إطلاق "ثورة صحية" بدءا بمراجعة عميقة لسياسة الصحة العمومية، وا ٍصلاح جذري يمس جميع جوانب منظومة الصحة الوطنية، وتعزيز الهياكل الصحية الوطنية و الهياكل الاستشفائية القاعدية وتدعيم الصناعات الصيدلانية وتطوير مناهج التكوين والبحث الطبي، وتفعيل الدراسات الاستشرافية للأزمات الصحية واليقظة الاستراتيجية.

2.إنشاء سجل وطني خاص بالأمراض الناشئة والمستجدة:

دعت لجنة الصحة والعمل والتكوين المهني بالمجلس الشعبي الوطني إلى إنشاء سجل وطني مرجعي للخبراء لخص بالأمراض الناشئة والمستجدة، وا ٍعادة بعث وتنشيط النظام الوطني للمعلومات الصحية، وا ٍصدار النصوص التنفيذية والتنظيمية المتعلقة بالأمراض الناشئة والفيروسات المستجدة، مع إنشاء مركز للاستشارة والتطعيم.

[1]-بوعشة، ***مرجع سابق***، ص 213.

3.إنشاء شبكة وطنية للمخابر المعتمدة:

تواجهالمخابر الوطنية البيولوجية الطبية ومخابر تجريب المواد الصيدلانية مشكل مصداقية وتنظيم ومطابقة لمتطلبات المعايير الدولية، لذلك يجب التفكير فيإنشاء شبكة وطنية لمخابر البيولوجيا الطبية تشرف على تنسيق نشاطاتها مع معهد باستور الجزائر كمعهد مرجعي، كما يجب إخضاع مخابر القطاع الخاص إلى الاعتماد من قبل هيئة ألجيراك والامتثال للشروط التنظيمية والمعايير الخاصة بالمخابر البيو-طبية على المستوى العالمي التي تعتمد المعيار « iso 15189 ».

4.الإسراع في تطوير الاقتصاد الرقمي:

أصبع العمل عن بعد في الجزائر البديل الوحيد لبعض المؤسسات لضمان استدامتها، إلا أن البنية التحتية لتعميم العمل عن بعد تعاني العديد من النقائص والتي يمكن استدراكها بفضل التطبيقات التي تم تطويرها ونشرها على الأنترنت مجانا، إضافة إلى رقمنه جميع إدارات البلاد.

5.التنويع الاقتصادي والتقليل من الاعتماد على المورد الواحد: إذ يعرف على أنه: "سلسلة تنموية تهدف إلى التقليل من المخاطرة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع، أو منتوج واحد"[1]، وذلك من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعم ومرافقة القطار الخاص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.[2]

6.الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي:

أثبت القطاع الفلاحي في الجزائر أثناء جائحة كورونا قدرات كبيرة على الصمود على غرار غالبية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تأثرت بشدة من تداعيات الأزمة الصحية، حيث تجاوزت قيمة الإنتاج الفلاحي 25 مليار دولار في عز الأزمة الصحية 2020، لذا وجب على الحكومة الجزائرية منح قيمة واهتمام أكبر بهذا المجال.

[1]-لومايزية عفاف، "التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة"، ***الاقتصاد الإسلامي***، ع.02، (جويلية 2017)، ص 28.

[2]-خمخام، الجودي، ***مرجع سابق***، ص354.

7.التأمين على المخاطر الصحية بضمانات الدولة:

أصبحت التأمينات عاجزة عن تغطية الخسائر الاقتصادية المترتبة عن الجائحة، فلمتكن شركات التأمين تتوقع مخاطر بالحجم الناجم عن أزمة كورونا، فإن التأمين عن الأزمات الصحية ولو بشكل جزئي يسمح بتخفيف العواقب الوخيمة على المؤسسات والخواص والأسر، غيرأن استحداث هذا النوع من التأمين لا يمكن أن يحدث دون دعم الدولة. ومن بين آليات التأمين المقترحة في الجزائر من طرف الخبراء نظام تأمينات شبيه بنظام تغطية الكوارث الطبيعية، والتفكير في إدارة ميزانية صندوق خاص مثل صندوق الكوارث الطبيعية يدعم بواسطة جملة من الرسوم والأعباء يتم تحديدها. وهناك طرح آخر يتمثل في استحداث صناديق تضامن خاصة لمساندة المؤسسات والمحلات التجارية التي تواجه خسائر جراء هذا النوع من الكوارث الصحية".

الخاتمـــة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة،نستنتج أن فيروس كورونا يعد من أكثر الفيروسات الفتاكة التي

نشرت الرعب في العالم بشكل عام، والجزائر بشكل خاص. فقد اتخذت الدولة الجزائرية العديد من الإجراءات والقرارات الهادفة لاحتواء هذا الوباء، فقد حرصت على تبني بروتوكول صحي منذ شهر مارس2020 من خلال الحجر الصحي، التباعد الجسدي، تطهير الفضاءات الأماكن العمومية. وغيرها من الإجراءات الصحية، والاجتماعية والاقتصادية. فقد حاولنا من خلال دراستنا هذه تشخيص الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري، والوقوف على أهم الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات الجزائرية لإدارة هذه الأزمة،سنواتبعد الأزمة النفطية 2014، والتبعية المفرطة لقطاع المحروقات التي زادت من وطأة الأزمة الصحية. في النهاية توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج وتوصيات.

<u>النتائج</u>:

1.كان تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري شديدا خاصة مع الإفراط في الاعتماد على القطاع النفطي.

2.كشفت أزمة كورونا عن مجموعة اختلالات يجب على السلطات الجزائرية تداركها بعد جائحة كورونا.

3.تمكنت الدولة الجزائرية من السيطرة على فيروس كورونا والتعايش معه، رغم الوضعية المالية الحرجة.

4.تم إدارة أزمة كورونا بنجاح وفعالية، حيث أكد وزير المالية أثناء لقاءه مع فريق صندوق النقد الدولي أن:" **الاقتصاد الجزائري سجل مقاومة كبيرة تجاه الوباء، وذلك بفضل الإجراءات المتخذة للحد من أثار انتشار الوباء لاسيما تلك المتعلقة بالمحافظة على النشاط الاقتصادي وترشيد النفقات**"

ثمن صندوق النقد الدولي الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية الهادفة إلى احتواء تداعيات جائحة كورونا، رغم كل الصعوبات والتعقيدات.

التوصيات:

1.التفكير بجدية في تخليص الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات، والتوجه إلى مقاربة اقتصادية قائمة على التنويع الاقتصادي.

2.الاهتمام أكثر ودعم القطاع الزراعي والفلاحي، الذي أثبت نجاعته خلال الأزمة الصحية.

3ضرورة دعم القطاع الخاص، وا زالة القيود البيروقراطية.

4.دعم قطاع السياحة، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

5.إنشاء خلية أزمة، وصندوق مالي لإدارة الأزمات الغير متوقعة.

6.تطوير الهياكل الصحية، وتخصيص ميزانية أكبر للقطاع الصحي

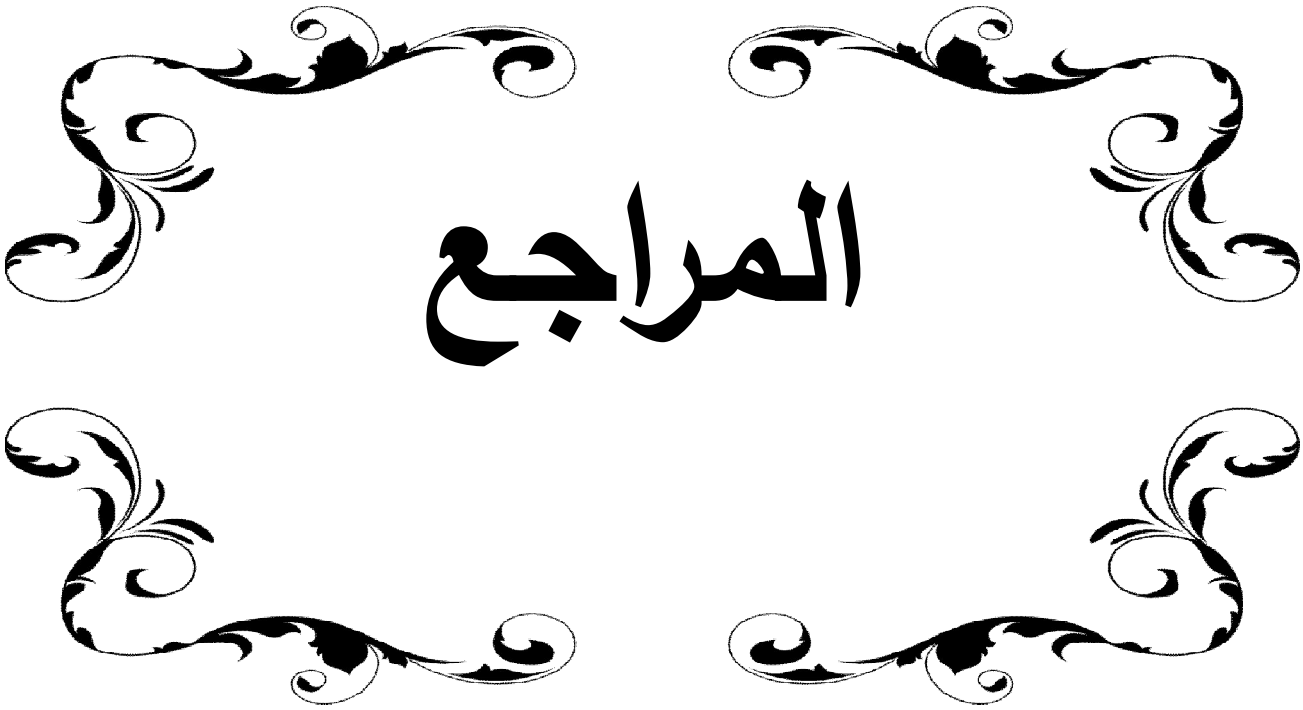
المراجع

الكتب باللغة العربية:

1 النجار إبراهيم عبد العزيز، **الأزمةالمالية وا إصلاح النظام المالي**، الإسكندرية، 2009.

2 الهدمي ماجد سلام، **مبادئ إدارة الأزمات، الاستراتيجية والحلول**، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان 2008.

3 التوني ناجي، **الأزمات المالية سلسلة جسر التنمية-الكويت**، العدد التاسع والعشرون، ماي 2007.

4 بوعشة زين الدين، **كورونا في الجزائر، استراتيجية الدولة في إدارة الأزمة**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2021.

5 شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي،

1المقالات باللغة العربية:

1 زطل حليمة السعدية، جيلاني فاطمة، "أثر الأزمة الاقتصادية في الجزائر على السياسات الاجتماعية 2017/2014"، مجلة الأفاق للأبحاث السياسية والقانونية، ع.01، ماي 2018، ص ص. 101-118.

2 بوفنغور خديجة، عقون أشرف، "آلية الإنفاق العام في الجزائر في ظل الأزمة النفطية، مجلة الباحث الاقتصادي، م.7، ع.12، ديسمبر 2019، ص ص.404-427.

3 محمودي حسين، عجاني إلهام، أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط الواقع ومبادرات الحل،" REVUE ECONOMIC ET INTEGRATION MONDIAL DE REFORMES VOL NUM 14225/211". ص ص. 211-225.

4 بلارو علي، "الأزمة الاقتصادية الراهنة"، مجلة الباحث الاقتصادي، م. 7، ع. 11، جوان 2019، ص ص. 425-443.

5سلام عبد الرزاق، صاشي هدى، "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، التنمية والاقتصاد التطبيقي، م.04، ع.02، 2020،ص ص.142-156.

6زايدي حسيبة، بن سماعين حياة، "أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، الباحث الاقتصادي، ع.05، جوان 2016، ص ص. 211-228.

6 عبد الشفيع عيسى محمد، "نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي"، بحوث اقتصادية عربية، ع. 46، ربيع 2009، ص.
7 ساحلي مبروك، تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر 2020/2015، مركز دراسات الشرق الأوسط، حقوق النشر والتكاليف ORSAM2020، ص 6.
8 بورابة إيمان، قاسمي السعيد، "التنويع الاقتصادي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري والقضاء على التبعية لقطاع المحروقات"، دراسة حالة الجزائر 2000/"2018، الدراسات الاقتصادية المعاصرة، م. 06، ع.01، 2021،ص.
9 خنشول دنيا، "واقع الاقتصاد الدائري في إطار النموذج للنمو الاقتصادي"، الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، م.04، ع.01، جوان 2021،ص ص.159-180.
10بن ناصر بوعزيز، منصف خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد، الدراسات الاقتصادية والمالية، ع.10، الطبعة 2، 2017،
11عتروس سيف الدين، أثر جائحة كورونا على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، م.24، ع.01، 2021، ص ص.389-403.
12روشو عبد القادر، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، الاقتصاد الجزائري، م.12، ع.03، 2022، ص155 ص.-174.
13بولعراس صلاح الدين، "الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، م.20، سبتمبر 2020، ص ص. 163-182.
14خلوفي سفيان، شريط كمال، "أثر جائحة كورونا على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة في الجزائر خلال النصف الثاني من سنة "2020، م.11، ع.02، فيفري2021، ص ص. 86-105.
15بوعموشة نعيم، تجربة الجزائر في التعامل مع جائحة فيروس كورونا، الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م.03، ع.02، 2021، ص ص. 59-74.

16بوعموشة نعيم، فيروس كورونا في الجزائر -دراسة تحليلية-، التمكين الاجتماعي، م. 02، جوان 2020، ص ص. 113-151.
17بوراس توفيق، بلخير آسيا، إدار ة الأزمات الصحية في الجزائر -دراسة أزمتي كوليرا وكورونا، الجزائرية للأمن والتنمية، م.10، ع.03، جويلية 2021، ص ص34.-49.
18 DJEMA REDHOUANE ;ananyticalstudy of the impactthe covid-19 pandemiconeconomicsetors in algeria 202،مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، م.08، ع.01، جانفي 2020. ص ص. 259-272.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1 طرافي رشيد، ساعي حكيم، رسم السياسة العامة الاجتماعية في الجزائر في ظل الأزمات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسة، قسم سياسات عامة، جامعة عاشور، الجلفة، 2020/2019.

الجرائد:

1 نقاط بركاني محمد الجزائر دخلت الموجة الثالثة من وباء كورونا والحالة مقلقة، فرانس 24، 06 ديسمبر 2006.
2 الجزائر تغلق المدارس لمدة 10 أيام لمواجهة تفشي المتحور أوميكرون، فرانس 24، 06 ديسمبر 2006.
3 الجزائر بلوغ 90% من المناعة الجماعية، الجريدة،العدد5040، 02 يونيو 2007.

المواقع الالكترونية:

1http://www.premierministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/covid19-ar.html 2022/05/25 50: 23 ;.

2 عمار لشموت، الأفامي يتوقع ارتفاع نسب البطالة في الجزائر سنة 2020، في: https://ultraalgeria.ultrasawt.com. تاريخ الاطلاع:27 /2022/05.

3، البنك الدولي في الجزائر، الافاق الاقتصادية، أكتوبر 2019، https:/www.albankdawli.org/ar/accountry/algeria/publication/economic-outlook-april-2018 تاريخ الاطلاع:

4https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#1 تاريخالاطلاع: 2022/05/26.

5https://www.aps.dz/ar/economie/41833 2022/05/29 ، تاريخ الاطلاع:

6tps://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novelcoronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19 **. تاريخ الاطلاع: 2022/05/27.**

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

NATIONAL HIGHER SCGOOL OF POLITICAL SCIENCES

The management of coronavirus during the financial crisis in Algeria

Dissertation presented for obtaining the master's degree in political science specialiting in public policy

By :BELDJOUHEURIkram

Under the derection :BERAHO Souhila

2021/2022